جوان 2020

الجمهوريّة التونسيّة

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

وحدة التصرّف في ميزانيّة الدولة حسب الأهداف

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019

مهمّة الصناعة

وزارة للصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
جوان 2020

المحتوى

المحور الأول: التقديم العام

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة سنة 2019

2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برنامج الصناعة

1- التقديم العام لبرنامج الصناعة

2 – تقديم أداء برنامج الصناعة لسنة 2019

2-1- تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج الصناعة

2-2-تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها

-4-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

المحور الثالث: برنامج القيادة والمساندة

1- التقديم العام لبرنامج القيادة والمساندة

1-1 هيكلة البرنامج

2-1 استراتيجية البرنامج

3-1 تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة

2- نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019

1.2-تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

2.2-نتائج القدرة على الاداء وتحليلها

3-التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء

المحور الأول: التقديم العام

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2019:

تضطلع وازرة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بمهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في الميادين المتعلقة بالصناعة والخدمات المتصلة بها والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والسلامة الصناعية. ويمثل القطاع أحد ركائز النشاط الاقتصادي لما يلعبه من دور هام في إنجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال دفع التنمية الاقتصادية وتطوير الصادرات وإحداث مواطن الشغل. وفي هذا الإطار يعمل القطاع على ضبط وتطوير وتنفيذ السياسة الوطنية في هذا المجال من خلال تحديد جملة من المحاور الاستراتيجية الأساسية نظرا لما يوفره العمل على استقرار القطاع وتحسين أهم مؤشراته من نهوض بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية ودفع لعجلة الاستثمار .

استراتيجية القطاع في مجال الصناعات المعملية

تقوم استراتيجية القطاع في مجال الصناعات المعملية على تحقيق الأهداف التالية:

- المرور من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعرية إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية.
- تعزيز تموقع تونس ضمن سلاسل القيم العالمية.
- استحثاث نسق الاستثمار الصناعي وتطوير الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتعزيز النسيج الصناعي بالجهات الداخلية.
- تطوير الصادرات الصناعية وتنويع الأسواق الخارجية.
- تعزيز الشراكة الدولية وإبراز تونس كقاعدة صناعية وتكنولوجية.

ولبلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية تعمل الوزارة على تنفيذ السياستين الصناعيتين التاليتين:

-دعم القدرة التنافسية وتطوير النسيج الصناعي

-النهوض بالاستثمار وتطوير الخدمات الصناعية والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ويتمثل المحور الأول من السياسة العمومية الصناعية في دعم القدرة التنافسية وتطوير النسيج الصناعي والذي يقوم خاصة على:

- تطوير برنامج التأهيل ليكون أكثر ملائمة مع التوجهات الاستراتيجية للوزارة خاصة في مجال التجديد والابتكار ودعم الصناعة الذكية وتشجيع ارساء المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

- تحسين انتاجية المؤسسات من خلال إرساء برنامج وطني للإنتاجية وهو ما سيساهم في دعم قدرتها التنافسية.

- وضع برنامج لتطوير الملكية الصناعية خاصة من خلال انجاز برنامج لتثمين براءات الاختراع الوطنية.

- احداث برنامج لتطوير الصناعة المستدامة يرتكز أساسا على دعم المؤسسات لاستعمال تكنولوجيات الإنتاج النظيف والمستدام.

أما المحور الثاني للسياسة العمومية الصناعية فيتعلق بالنهوض بالاستثماروتطوير الخدمات الصناعية والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة يعمل خاصة على:

- تطوير جيل جديد من المناطق الصناعية مع إعطاء الأولية للجهات الداخلية بمساهمة القطاع الخاص والعمل على اختصار الآجال ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية واحداث برامج لتأهيلها ومراجعة منظومة استرجاع المقاسم والبناءات.

- مزيد تفعيل منظومة الأقطاب التكنولوجية.

- إعداد وتنفيذ برنامج لتطوير نشاط المراكز الفنية.

- مواصلة تنفيذ برنامج لتطوير سلاسل القيم بالجهات الداخلية قصد تثمين الثروات الطبيعية بهذه الجهات

- مواصلة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلية المالية للمؤسسات في إطار صندوق دعم المؤسسات لتطوير منظومة إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي أحدث خلال سنة 2018 لتكون أكثر نجاعة واستجابة لاحتياجات المؤسسات التي تمر بصعوبات ظرفية.

- تدعيم البرنامج الوطني للإفراق للتشجيع للانخراط ب.

- تطوير الشبكة الوطنية للمحاضن.

- احداث برنامج لمساعدة المؤسسات التونسية على الانتصاب بالخارج قصد تدويل هذه المؤسسات ما ينعكس على قدرتها التنافسية

تنفيذ برنامج عمل قصد تطوير الأنشطة الواعدة من خلال :

تطوير البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية الملائمة لنشاط القطاعات الواعدة عبر إحداث فضاءات صناعية مختصة تستجيب للمتطلبات التكنولوجية واللوجستية وانجاز مراكز للموارد التكنولوجية وتطوير وسائل الدعم والمساندة لنشاط هذه القطاعات وخاصة المراكز الفنية لتلبية حاجيات هذه القطاعات من التحاليل والتجارب.

- تشخيص فرص الاستثمار واستقطاب المستثمرين بهذه القطاعات الواعدة

- تنفيذ برنامج عمل قصد إبراز مؤسسات رائدة عبر:

* اختيار مؤسسات ذات قابلية لتكون مؤسسات رائدة.

* تشخيص وتحديد حاجيات هذه المؤسسات لتكون رائدة.

* مساندة هذه المؤسسات مع ضبط برامج خصوصية في الغرض حسب طبيعة الحاجيات (تتعلق بالأسواق الخارجية، مساعدة فنية، تمويل،)

- إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية تحت الإشراف عبر إعادة هيكلة بعضها بالتنسيق مع لجنة القيادة المحدثة برئاسة الحكومة للغرض وتنقية المناخ الاجتماعي بها في إطار تشاركي مع الأطراف الاجتماعية

1.1- إنجازات قطاع الصناعة خلال سنة 2019:

2-1 المبادلات التجارية خلال سنة 2019:

ارتفعت صادرات القطاع الصناعي سنة 2019 لتبلغ 39681.9 مليون دينار مقابل 36994.5 مليون دينار سنة 2018 مسجلة نسبة ارتفاع تقدر بـ 7.3%.

في المقابل تطورت واردات القطاع من 48567 مليون دينار لسنة 2019 مقابل 47209.3 مليون دينار سنة 2018 مسجلة نسبة ارتفاع تقدر بـ 2.9% وبذلك تراجع عجز الميزان التجاري للقطاع الصناعي بنسبة 13%.

ويلخص الجدول التالي نسبة تطور الصادرات حسب القطاعات:

جدول أ : تطور نسبة الصادرات الصناعية حسب القطاعات

	نسبة تطور الصادرات مقارنة بسنة 2018 %
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	12.3
صناعة النسيج والملابس	3.8
صناعة الجلد والأحذية	6.2
الصناعات الكيميائية	18.7
صناعة مواد البناء والخزف والبلور	18.3
الصناعات الغذائية	-20.1
الصناعات المختلفة	9.1

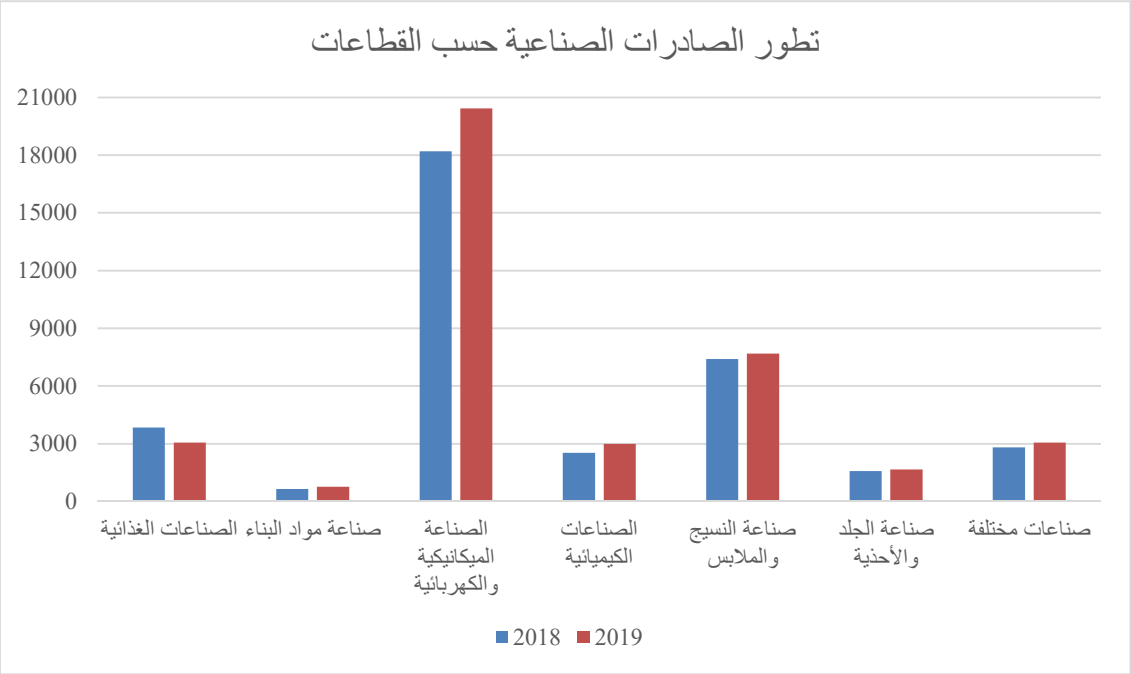

رسم بياني أ : تطور الصادرات الصناعية حسب القطاعات

3-1 الاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2019:

تراجعت نسبة الاستثمارات المصرح بها في القطاع الصناعي بنسبة تقدر بحوالي 16.9% من 3567.7 مليون دينار سنة 2018 لتبلغ 2966.4 مليون دينار سنة 2019.

وتمّ تسجيل ارتفاع في حدود 4.3% في عدد المشاريع المعلن عن تكوينها لدى الشباك الموحد لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد مقارنة بسنة 2018 حيث قدرت بحوالي 3749 مشروع سنة 2018 وبلغت 3910 مشروع سنة 2019.

جدول ب: تطور الاستثمارات المصرح بها حسب القطاعات

	نسبة تطور الاستثمارات المصرح بها مقارنة بسنة 2018 %
الصناعات الغذائية	-32,1%
صناعة مواد البناء	-16,9%
الصناعة الميكانيكية والكهربائية	-1,4%
الصناعات الكيميائية	22,6%
صناعة النسيج والملابس	43,4%
صناعة الجلد والأحذية	-13,5%
صناعات مختلفة	-42,2%

رسم بياني ب : تطور الاستثمارات المصرح بها مقارنة بـ 2018

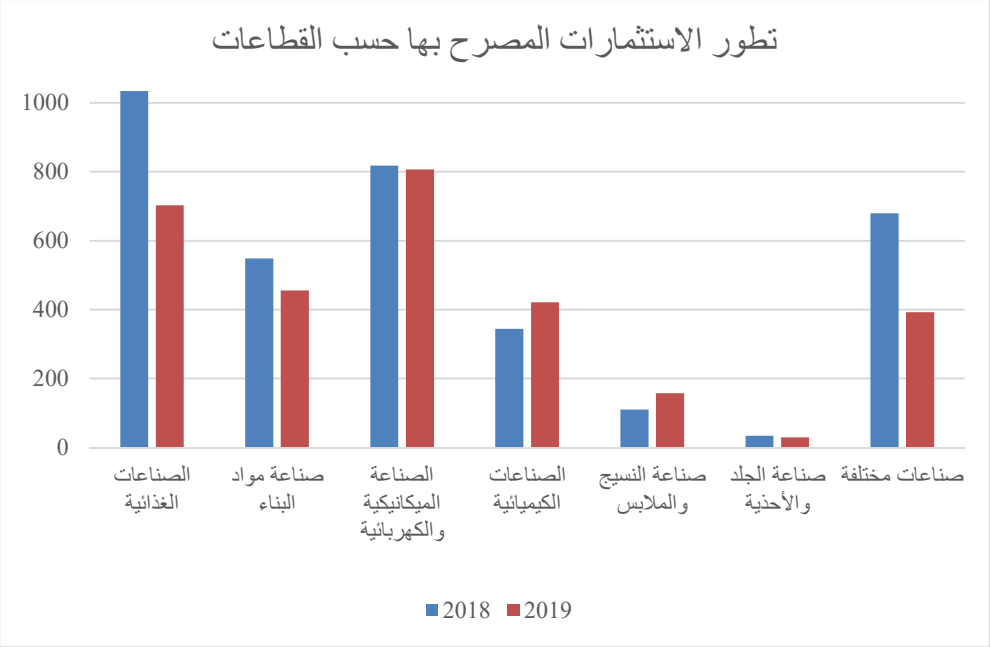

هيكلة المهمة:

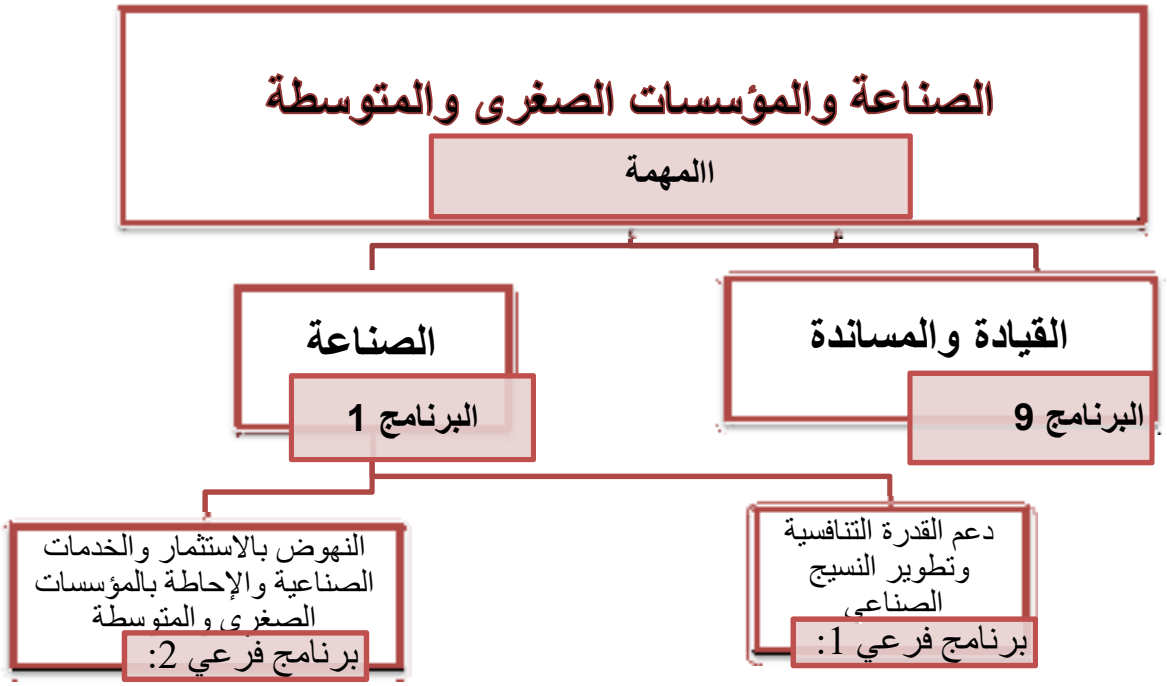

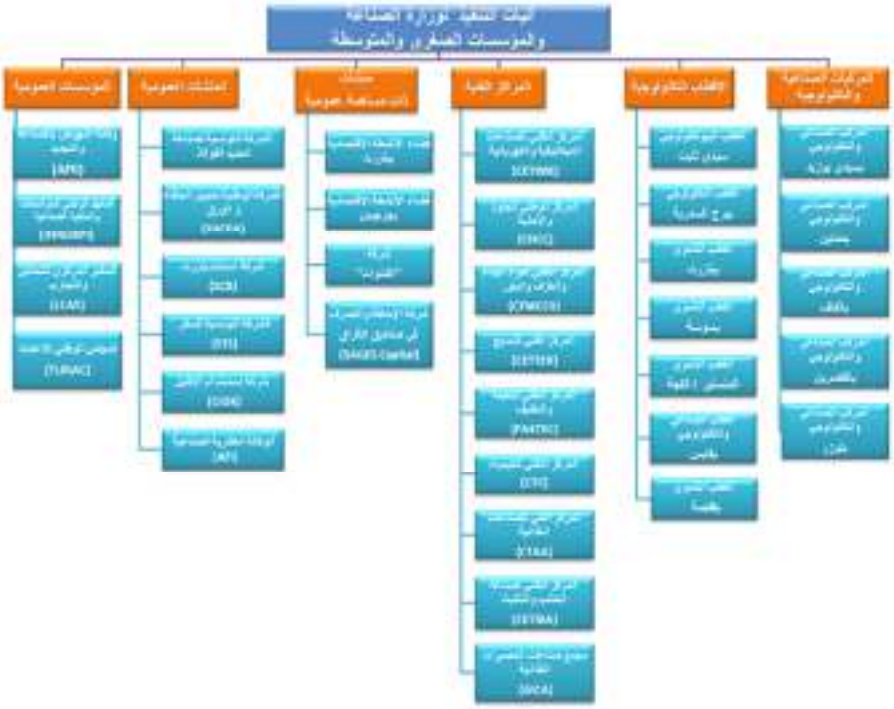

2 –تنفيذ ميزانية الوزارة سنة 2019

حيث تم اعداد التقرير السنوي للأداء لسنة 2019 خلال شهر جوان 2019، بعد تقسيم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة الى وزارتين وبالتالي أصبحت مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة تضم برنامجين هما برنامج الصناعية وبرنامج القيادة والمساندة.

في هذا الاطار، بلغت الاعتمادات المنجزة لمهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغرى والمتوسطة 178780 الف دينار مقارنة بتقديرات سنة 2019 والتي بلغت 196871 الف دينار أي بنسبة انجاز بلغت 90.81 % .

وتفسر هذه النتيجة خاصة بسبب طول آجال تهيئة الشبكة الخارجية للماء للمنطقة الصناعية ببوعرقوب المساندة للقطب التكنولوجي ببرج السدرية، ذلك ان تحويل القسط الثاني من كلفة الربط بهذه الشبكة والمقدر بـ 6 م.د، يتطلب بلوغ نسبة تقدم الاشغال 80% ، غير ان الاشغال خلال انجاز ميزانية سنة 2019 لم تتجاوز 55%.

كما أن تحيين كلفة ربط المناطق الصناعية التابعة للمركب الصناعي والتكنولوجي بتوزر بالشبكات الخارجية وتلدد المستلزمين العموميين في ابرام اتفاقيات ربط في الغرض مع شركة التصرف في المركب المعني بسبب عدم تحمل الدولة للكلفة المحينة والمقدرة ب10 م.د عوضا عن 5 م.د ، حال دون انجاز هذه الشبكات.

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة(إ ع الدفع)

الوحدة: الف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الاصلي	ق.م تكميلي (1)		المبلغ (1)- (2)	نسبة % الإنجاز (1) /(2)
نفقات التصرف	**19871**	**20799**	**19684**	**-1115**	**94,64**
تأجير عمومي	16944	17592	17047	-545	96,90
وسائل المصالح	2199	2413	2388	-25	98,96
التدخل العمومي	727	794	249	-545	31,36
نفقات التنمية	**100000**	**100000**	**88687**	**-11313**	**88,69**
الاستثمارات المباشرة	9467	9467	1452	-8015	15,34
على الميزانية	9467	9467	1452	-8015	15,34
على القروض الخارجية	-	-	-		
تمويل عمومي	90533	90533	87235	-3298	96,36
على الميزانية	-	-	-		
على القروض الخارجية	-	-	-		
صناديق الخزينة	**77000**	**77000**	**70004**	**-6996**	**90,91**
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	74000	74000	67930	-6070	91,80
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	3000	3000	4 207		
المجموع	196871	197799	178375	-19424	90,18

رسم بياني عدد1: مقارنة بين تقديرات سنة 2019 (ق.م.تكميلي) وانجازات ميزانية مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة: (إع الدفع)

الوحدة: الف دينار

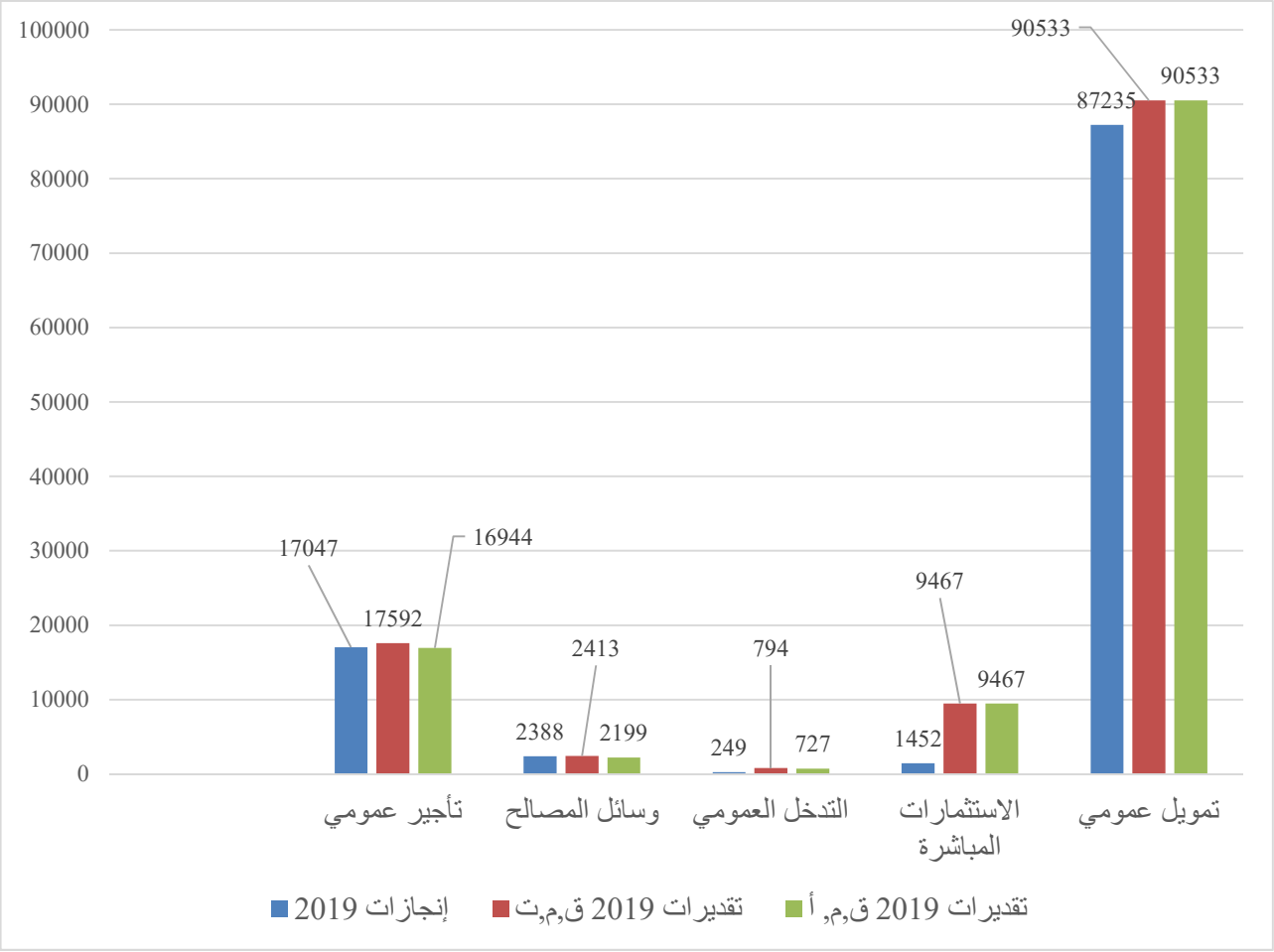

جدول عدد 2: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب *البرامج* (*إع الدفع*)

الوحدة: الف دينار

البرامج	تقديرات 2019 قانون المالية الأصلي	تقديرات قانون المالية التكميلي	إنجازات 2019	الإنجازات مقارنة بالتقديرات الوحدة الف دينار	
		(1)	(2)	المبلغ (1)-(2)	نسبة الانجاز % (1)/(2)
برنامج الصناعة	191185	191833	173600	-18233	90.5
برنامج القيادة والمساندة	5686	5966	5171	-795	86.6
المجموع	196871	197799	178375	-19424	90.18

رسم بياني عدد 2:

مقارنة بين تقديرات (قانون المالية التكميلي) و انجازات ميزانية مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة لسنة 2019

التوزيع حسب البرامج

(إع الدفع)

الوحدة: الف دينار

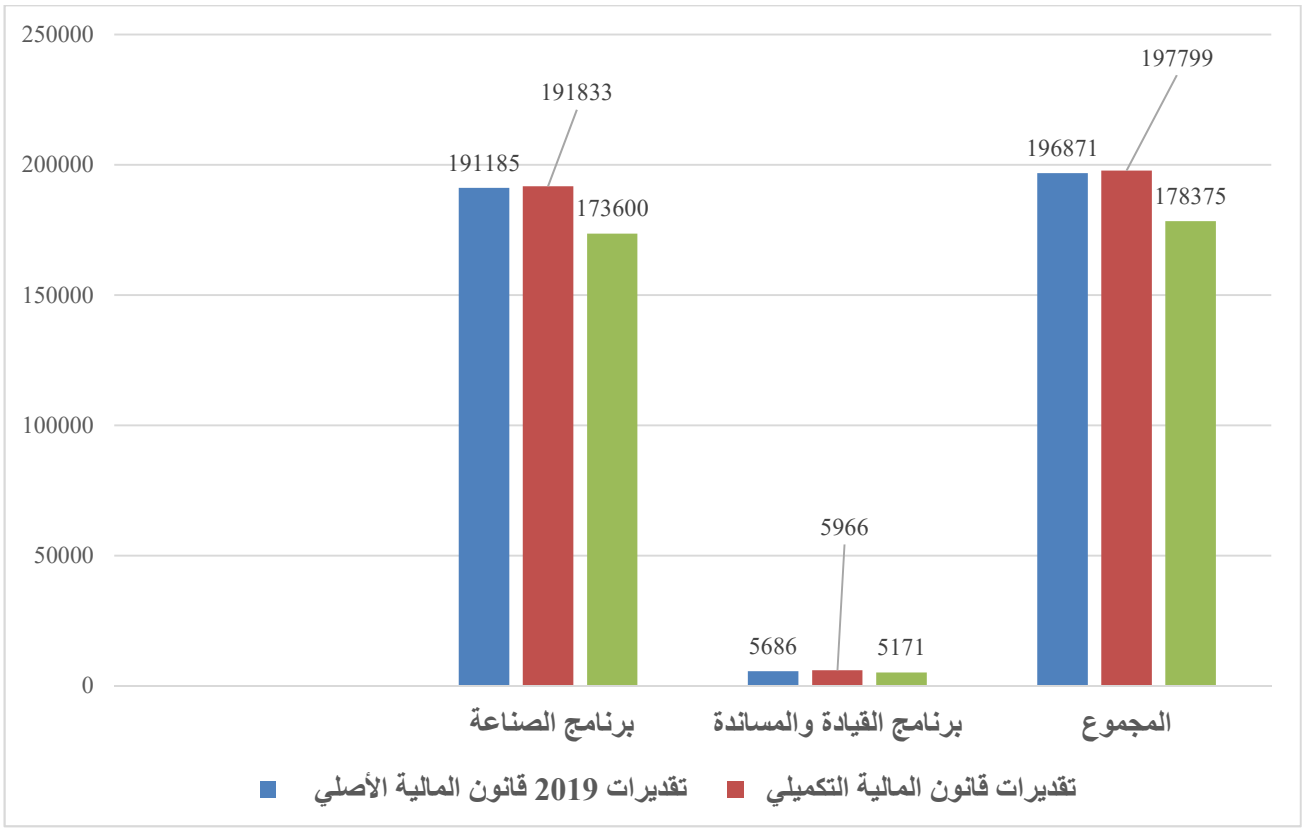

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

برنامج الصناعة

الرئيس الحالي للبرنامج: السيد كمال الوسلاتي

تولى مهمة "رئيس البرنامج": ابتداء من 03 جوان 2019

1- التقديم العام لبرنامج الصناعة:

ترتكز الاستراتيجية التي تعمل الوزارة على تنفيذها على السياستين الصناعيتين التاليتين والتي تم توزيعها على برنامجين فرعيين كما يلي:

1-1- برنامج فرعي اول خاص بدعم القدرة التنافسية وتطوير النسيج الصناعي

1-2- برنامج فرعي ثان يتعلق بالنهوض بالاستثمار والخدمات الصناعية والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

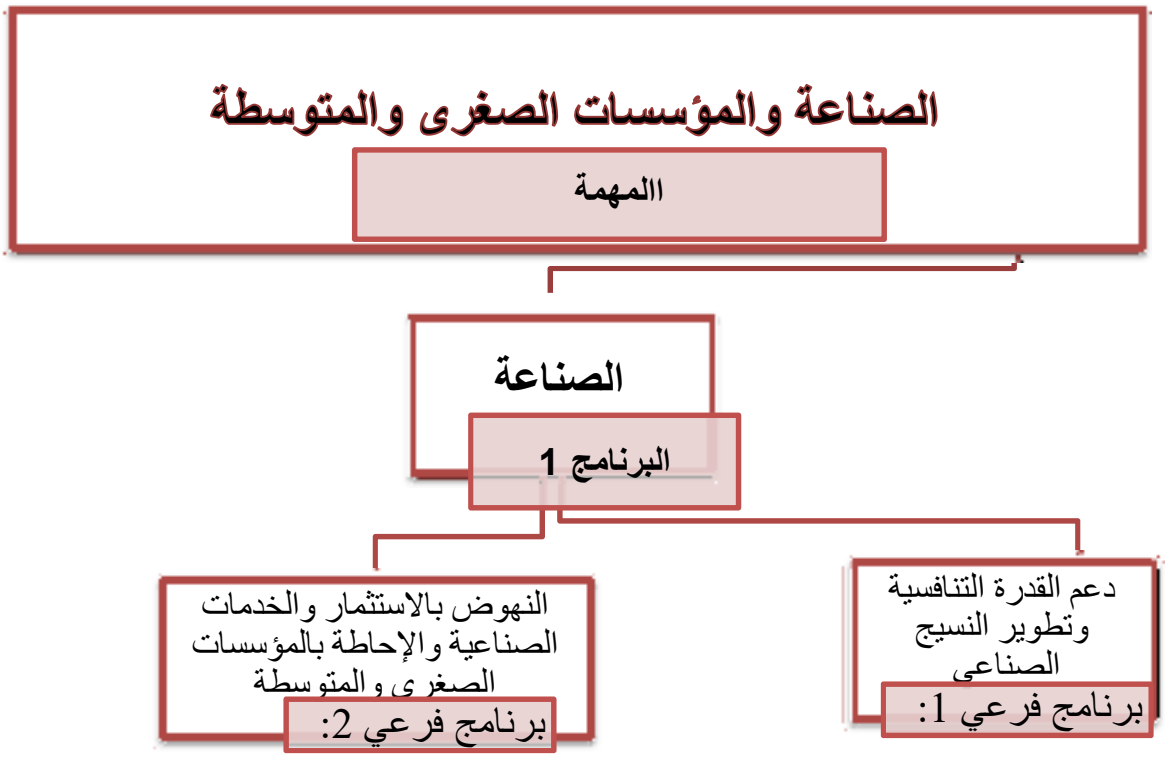

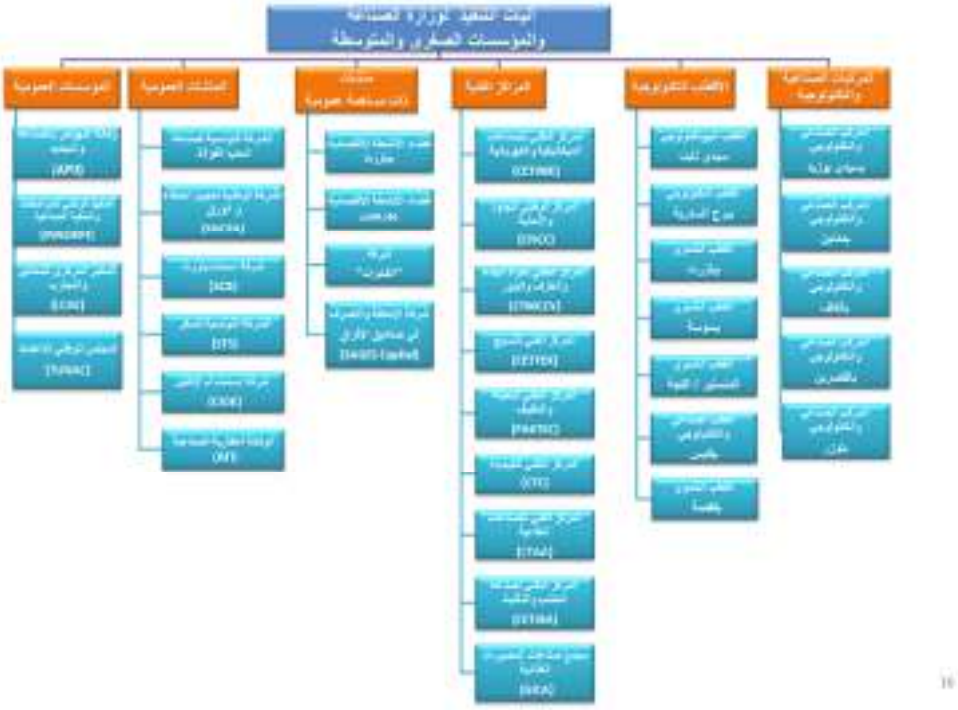

2 – تقديم أداء برنامج الصناعة لسنة 2019

البرنامج الفرعي الأول: سياسة دعم القدرة التنافسية وتطوير النسيج الصناعي

تعمل وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة على اعداد مقاربة جديدة لتطوير القطاع الصناعي على ضوء ما تم ضبطه بالوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020 والدراسات الاستراتيجية القطاعية والاولويات الوطنية. وتهدف هذه المقاربة الى دعم القدرة التنافسية وتطوير النسيج الصناعي بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال توفير مناخ جديد محفز للاستثمار يعتمد اساسا على التقارب والتكامل الحقيقي والفاعل بين القطاعين العام والخاص مع تصحيح المسار وتعديله بالابتعاد عن اقتصاد منخفض التكلفة الى اقتصاد يدعم القطاعات المجددة وذات القيمة المضافة العالية والمحتوى المعرفي والتكنولوجي. ومن المؤمل أن يكون التجديد والابتكار وتحسين الجودة والإنتاجية المعيار الأساسي لمنظومة الإنتاج في منوال التنمية الجديد.

كما تهدف المقاربة الجديدة الى تحقيق الاقلاع التكنولوجي للصناعة الوطنية عبر الرفع من القيمة المضافة التكنولوجية للمنتوج من خلال استقطاب شراكات تكنولوجية عالية وتركيز عناية فائقة بمجال البحث والتطوير في القطاع الصناعي من خلال تطوير المؤسسة ودعم

قدراتها الإنتاجية والتنافسية ومراجعة اليات تشجيع وتثمين البحث والتطوير التكنولوجي ودفع اندماجه في الدورة الاقتصادية الوطنية والعالمية وذلك عبر البرامج والآليات الموجودة والجديدة التالية:

في مجال تطوير الجودة والإنتاجية

- **وضع برنامج جديد لتطوير الجودة** يمكن من دعم القدرة التنافسية وتيسير النفاذ للأسواق الى جانب مواصلة العناية بترسيخ ثقافة الجودة صلب المؤسسة الصناعية والعناية بالجودة عبر دعم المؤسسات للحصول على شهادات المطابقة لشهادات الجودة العالمية،
- **مواصلة انجاز وتطوير البرنامج الوطني للنهوض بالإنتاجية** وذلك بالعمل على تكوين في مرحلة اولى نواة من الخبراء في مجال استعمال مختلف آليات تحسين الإنتاجية وتقديم الإحاطة لعدد من المؤسسات الصناعية الناشطة في قطاعات الصناعات الإلكتروميكانيكية والنسيج والكيمياء والمؤسسات الجامعية ثم في مرحلة ثانية اضافة تصدير هذه الخبرات في المجالات المتصلة بالإنتاجية الى الدول الإفريقية،
- **الرفع من مردودية برنامج التأهيل الصناعي** عبر تشجيع الاستثمارات الداعمة للنهوض بمنظومة الجودة وتحسين الإنتاجية،
- **مزيد تفعيل دور المراكز الفنية القطاعية** في النهوض بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتطوير إنتاجية المؤسسة وجودة منتجاتها واليقظة التكنولوجية والإحاطة بالمؤسسات لتطوير منتجات ذات قيمة مضافة تكنولوجية عالية والمساهمة في تطوير النظام الوطني للتقييس وفي اعداد التشريعات القطاعية والمساهمة في النهوض بسلاسل القيمة على مستوى جهوي وذلك من خلال العمل على دعمها بالمعدات المخبرية اللازمة والموارد البشرية ذات القدرات المهنية العالية وتكوين خبراء المهن صلبها وتمكينها من اليات تتماشى مع حاجياتها ومع التطور الذي يشهده القطاع الصناعي،

- ❖ **دعم المنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتعزيز البنية التحتية للجودة بالمناطق الداخلية** وتطوير قدرات هياكل الدعم الصناعي في الإحاطة بالمؤسسات في هذا المجال وذلك قصد تطوير ودفع التكامل بين مختلف مكونات البنية التحتية للجودة حتى تكون ملائمة ومحفزة للاستثمار،
- ❖ **استكمال إنجاز مشروع المجمع التقني بالمنطقة الصناعية بالعقبة** وتدعيم مخابره بالمعدات والتجهيزات المخبرية اللازمة ومن المتوقع الانتهاء من أشغال البناء سنة 2021،
- ❖ **تطوير التشريعات القطاعية** من خلال مواصلة تنفيذ برنامج إعداد التراتيب الفنية المعوضة للمواصفات الإجبارية وذلك بهدف ضمان حماية أنجع للسوق المحلية والنهوض بالقدرة التنافسية الصناعية لمؤسساتنا عبر تطوير وتحسين جودة منتجاتها وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية،
- ❖ **إبرام اتفاقية الاعتراف المتبادل في مجال تقييم المطابقة مع الاتحاد الأوروبي** والمتعلقة بقطاعي الكهرباء ولإلكترونيك ومواد البناء والعمل على تعميمها على قطاعات أخرى من خلال استيفاء موائمة التشريعات الوطنية الاطارية والقطاعية مع نظيرتها الأوروبية وتجهيز ودعم القدرات المخبرية لهياكل تقييم المطابقة واعتماد المخابر وتسهيل منظومة مراقبة السوق،
- ❖ **تثمين الكفاءات الوطنية للجودة** عبر تصدير خدمات هياكل دعم البنية التحتية للجودة كالمراكز الفنية والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية والمجلس الوطني للاعتماد إلى الدول العربية والإفريقية والتعريف بمنظومة البنية التحتية للجودة والتسويق لها على الصعيدين الوطني والدولي.

في مجال تطوير التجديد والنقل التكنولوجي

- ❖ **مراجعة اليات تمويل البحث والتجديد** مما يمكن من الرفع من المحتوى التكنولوجي للصناعة من خلال تنقيح الامر الحكومي المنظم للبرنامج الوطني للبحث والتجديد في اتجاه توسعة مجالات تدخله والرفع من سقف التمويل بصفة تمكن من استقطاب مشاريع ذات تأثيرات تكنولوجية واقتصادية كبرى،

- **استكمال الدراسة حول استراتيجية الصناعة والتجديد التونسية الى أفق سنة 2035** مع إعداد الاستراتيجيات القطاعية المنبثقة عنها وضبط خطة وطنية شاملة للترويج للصناعة التونسية بالاعتماد أساسا على الدبلوماسية الاقتصادية،
- **دعم تطوير المنظومة الوطنية للتجديد** وربط علاقات شراكة بين المؤسسات الاقتصادية والمراكز العمومية للبحث العلمي،
- **تطوير واثراء برنامج التأهيل الصناعي والبرامج المتفرعة** إعطاء نفس جديد للبرنامج يتماشى مع متطلبات المرحلة القادمة من تجديد ونقل للتكنولوجيا كدعائم لدفع القدرة الإنتاجية والتنافسية للنسيج الصناعي حتى يستعيد تموقعه على الأسواق العالمية،
- **وضع برنامج لتطوير اليقظة التنافسية والتكنولوجية** صلب الوزارة وهياكل المساندة الراجعة اليها بالنظر وخاصة الأقطاب التكنولوجية والمراكز الفنية والمعهد الوطني للواصفات والملكية الصناعية وذلك لمواكبة اهم التطورات التكنولوجية واستباق التحولات التكنولوجية للحفاظ على القدرة التنافسية وضمان الولوج الى الأسواق العالمية.
- **ضبط خطة وطنية لدعم الملكية الصناعية** تهدف الى ملائمة القوانين المتعلقة بحماية الاختراعات والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية للمعايير الدولية قصد تفعيل دور الملكية الصناعية في النهوض بالاقتصاد التونسي وتشجيع المؤسسات على حماية وتثمين الاختراعات والأفكار المجددة اضافة الى دعم هذه الخطة للتكوين في مجال الملكية الصناعية عبر تعزيز دور الأكاديمية التونسية للملكية الفكرية وتنويع الخدمات المسداة على غرار التعليم عن بعد ودعم التعاون مع الجامعات،
- **تعصير البنية التحتية التكنولوجية للبلاد** من خلال دعم القدرات التحليلية والمخبرية للهياكل العمومية المتدخلة من مراكز فنية واقطاب ومركبات صناعية وتكنولوجية بالتجهيزات الحديثة والمتطورة مع مواصلة الجهود لرفع العراقيل المعطلة لإحداث الأقطاب التنموية ومراكز الموارد التكنولوجية قصد تعميمها

على مختلف الجهات لتشجيع الاستثمار وخلق مواطن الشغل قصد تدعيم التوازن الاقتصادي والتنموي بين مختلف جهات البلاد،

- ❖ **تطوير منظومة الاقطاب التنموية والتكنولوجية** عبر مراجعة الإطار التشريعي واستكمال انجاز جميع مكوناتها حتى تكون عنصرا اساسيا في تطوير علاقة الشراكة والتعاون بين قطاعي الانتاج والبحث العلمي التطبيقي والتجديد التكنولوجي من جهة واستقطاب الاستثمار خاصة في القطاعات الواعدة والمجددة من جهة ثانية،
- ❖ **دعم المركبات الصناعية والتكنولوجية** عبر احداث إطار قانوني ودعم مواردها المالية واستكمال انجاز كل مكوناتها.
- ❖ **تطوير سلاسل القيمة** (Développement des chaines de valeurs) عبر مواصلة إنجاز مشروع سلاسل قيمة انطلقت سنة 2015 بالتعاون مع وكالة التعاون الالماني تهدف الى تثمين المنتجات المحلية ودفع التنمية الصناعية بالجهات الداخلية.
- ❖ **إنجاز برنامج لتطوير شبكات الشراكة الصناعية** (clusters) تشمل عديد الولايات وذلك لدفع التجديد والتطوير التكنولوجي والرفع من نسبة القيمة المضافة عبر دعم المشاريع التشاركية
- ❖ **تنمية القدرات التكنولوجية للمؤسسات الصناعية** والرفع من كفاءة مواردها البشرية واستعمالها لتكنولوجيات الاتصال والمعلوماتية، إلى جانب نشر وترسيخ ثقافة التطوير والتميز وحث المؤسسات الكبرى على الدخول في شراكة مع نظيراتها من جهة ومع الجامعات في منظومة البحث والابتكار من جهة اخرى.

<u>البرنامج الفرعي الثاني: السياسة العمومية الصناعية المتعلقة بالنهوض بالاستثمار والخدمات الصناعية والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، والتي تتمثل خاصة في:</u>

– تطوير جيل جديد من المناطق الصناعية مع إعطاء الأولية للجهات الداخلية بمساهمة القطاع الخاص والعمل على اختصار الآجال ومراجعة منظومة الصيانة والتصرف في المناطق الصناعية واحداث برامج لتأهيلها ومراجعة منظومة استرجاع المقاسم والبناءات.

– مزيد تفعيل منظومة الأقطاب التكنولوجية.

– إعداد وتنفيذ برنامج لتطوير نشاط المراكز الفنية.

– مواصلة تنفيذ برنامج لتطوير سلاسل القيم بالجهات الداخلية قصد تثمين الثروات الطبيعية بهذه الجهات.

– مواصلة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلية المالية للمؤسسات في إطار صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي أحدث خلال سنة 2018 لتطوير منظومة إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات لتكون أكثر نجاعة واستجابة لاحتياجات المؤسسات التي تمر بصعوبات ظرفية.

– تدعيم البرنامج الوطني للإفراق للتشجيع للانخراط به.

– تطوير الشبكة الوطنية للمحاضن.

– احداث برنامج لمساعدة المؤسسات التونسية على الانتصاب بالخارج قصد تدويل هذه المؤسسات ما ينعكس على قدرتها التنافسية.

– ايلاء الاهتمام اللازم بالقطاعات الصناعية التقليدية من خلال تدعيم الآليات المخصصة لتطوير قطاع النسيج والملابس والاحذية الذي مرّ بعديد الصعوبات في العشرية الأخيرة ليسترجع عافيته وقدرته التنافسية وتطوير قطاع الصناعات الغذائية لا سيما عبر الرفع من نسبة تعليب زيت الزيتون وتعزيز جودة منتجات الصناعات الغذائية.

– تنفيذ برنامج عمل قصد تطوير الأنشطة الواعدة يتضمّن:

* تطوير البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية الملائمة لنشاط القطاعات الواعدة عبر إحداث فضاءات صناعية مختصة تستجيب للمتطلبات التكنولوجية واللوجستية وانجاز مراكز للموارد التكنولوجية وتطوير وسائل الدعم والمساندة لنشاط هذه القطاعات وخاصة المراكز الفنية لتلبية حاجيات هذه القطاعات من التحاليل والتجارب.

* تشخيص فرص الاستثمار واستقطاب المستثمرين بهذه القطاعات الواعدة

– تنفيذ برنامج عمل قصد إبراز مؤسسات رائدة عبر:

* اختيار مؤسسات ذات قابلية لتكون مؤسسات رائدة.

* تشخيص وتحديد حاجيات هذه المؤسسات لتكون رائدة.

* مساندة هذه المؤسسات مع ضبط برامج خصوصية في الغرض حسب طبيعة الحاجيات (تتعلق بالأسواق الخارجية، مساعدة فنية، تمويل...)

- إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية تحت الإشراف عبر إعادة هيكلة بعضها بالتنسيق مع لجنة القيادة المحدثة برئاسة الحكومة للغرض وتنقية المناخ الاجتماعي بها في إطار تشاركي مع الأطراف الاجتماعية.

2-1- تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج الصناعة

بلغت الاعتمادات المنجزة لبرنامج الصناعة بعنوان سنة 2019، 173600 الف دينار مقابل 191833 الف دينار حسب تقديرات سنة 2019 (قانون المالية التكميلي) أي بنسبة انجاز بلغت 90.5 % .

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية برنامج الصناعة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(ا ع الدفع)

الوحدة: الف دينار

بيان النفقات	تقديرات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الاصلي	ق.م تكميلي (1)		المبلغ (2) -(1)	نسبة % الإنجاز (2)/ (1)
نفقات التصرف	**14635**	**15283**	**14732**	**-551**	**96,39**
تأجير عمومي	13505	14153	14147	-6	99,96
وسائل المصالح	568	568	568	0	
التدخل العمومي	562	152	17	-135	11,18
نفقات التنمية	**99550**	**99550**	**87942**	-11608	88,34
الاستثمارات المباشرة	9017	9017	707	-8310	7,84
على الميزانية	9017	9017	707	-8310	7,84
على القروض الخارجية	-	-	-		
تمويل عمومي	90533	90533	87235	-3298	96,36
على الميزانية	-	-			
على القروض الخارجية	-	-	-		
صناديق الخزينة	**77000**	**77000**	**70004**	-6996	90,91
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	74000	74000	67930	-6070	91,80
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	3000	3000	4 207	-926	69,13
المجموع	191185	191833	173600	-18 233	90,50

رسم بياني عدد3:

مقارنة بين تقديرات (قانون المالية التكميلي) و انجازات ميزانية برنامج الصناعة لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(ا ع الدفع)

الوحدة: الف دينار

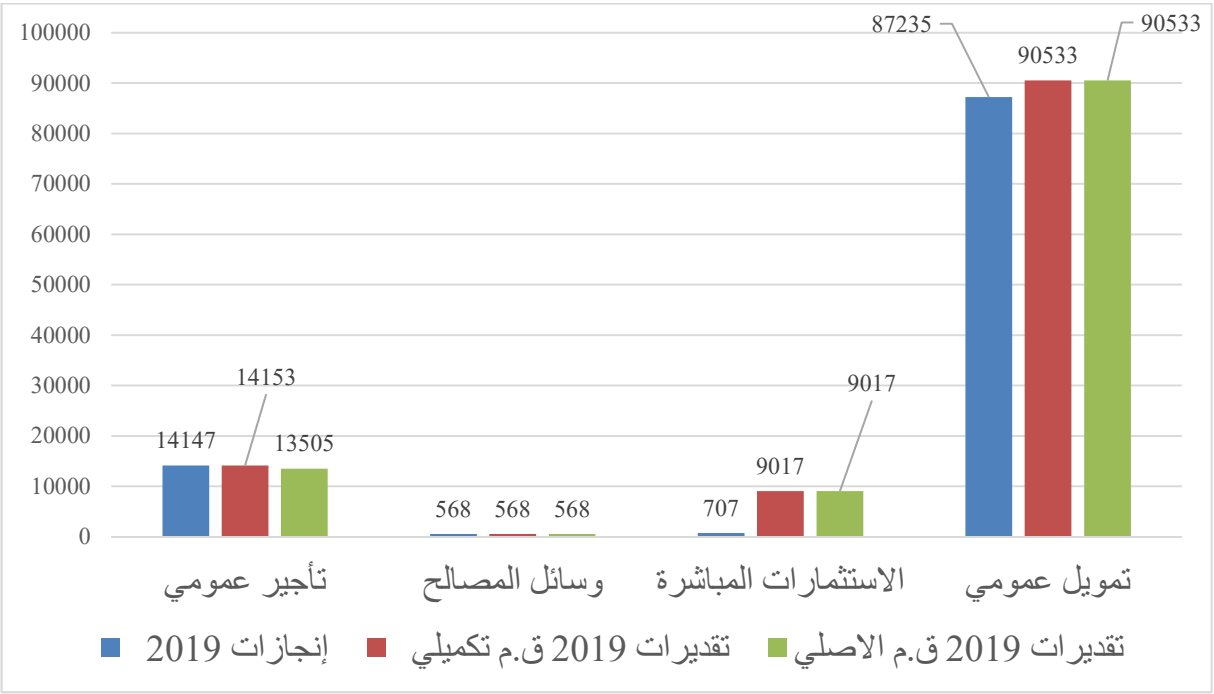

جدول عدد 04:

تنفيذ ميزانية برنامج الصناعة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
	ق.م الاصلي	ق.م تكميلي (1)		المبلغ (1)- (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
البرنامج الفرعي عدد1	72102	71902	58978	12924	82,03
البرنامج الفرعي عدد2	119083	119931	119802	-129	99,89
مجموع البرامج	191185	191833	178780	13053	93,20

رسم بياني عدد4:

مقارنة بين تقديرات (قانون المالية التكميلي) و انجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019

الوحدة: ألف دينار

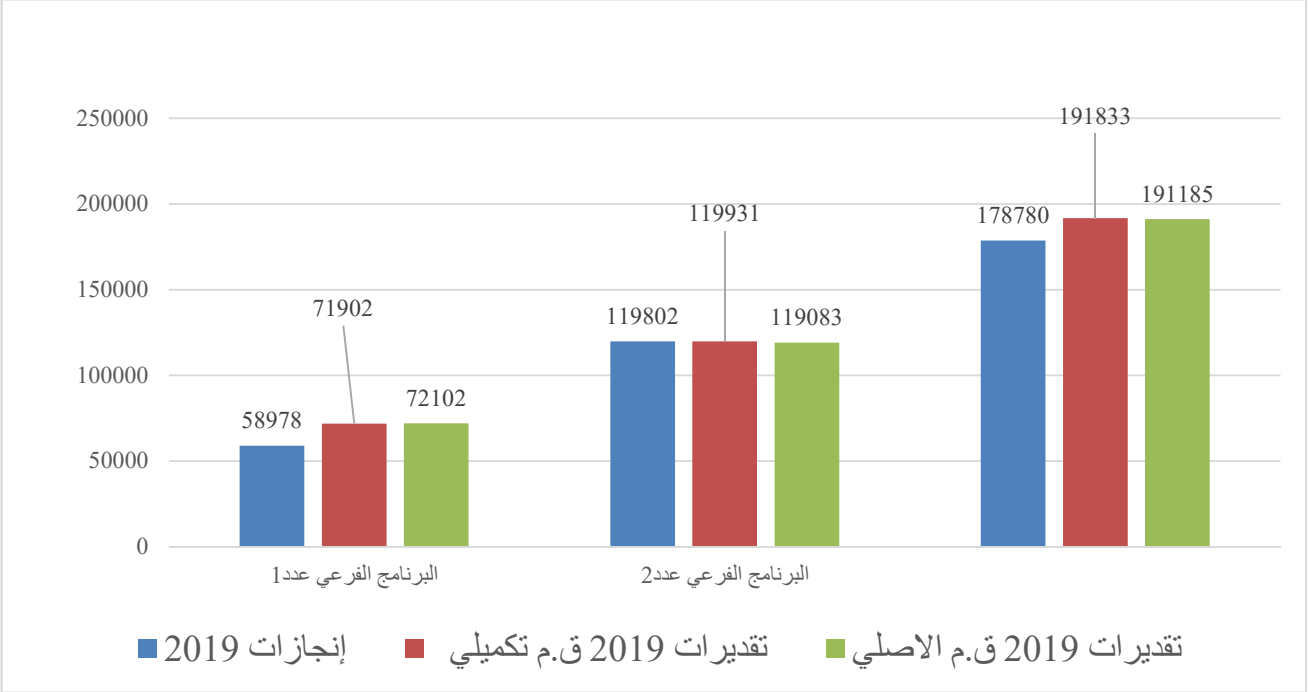

2-2 تقديم لنتائج الأداء وتحليلها

.أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج الصناعة:

2-2-1 تقديم الأهداف والمؤشرات:

حوصلة أهداف ومؤشرات قيس الأداء لبرنامج الصناعة:

البرنامج الفرعي الأول: دعم القدرة التنافسية وتطوير النسيج الصناعي

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	2018	2019
الهدف الأول: تطوير منظومة الجودة	1.1.1.1. نسبة تقدم انجاز مشروع الإحاطة والمساندة الفنية للمؤسسات في مجال الجودة	%		32
	2.1.1.1. نسبة تطور عدد المؤسسات المتحصلة على شهادات المطابقة للجودة	%	89	93
	3.1.1.1. نسبة تطور عدد شهادات المطابقة للجودة	%	91	94
	4.1.1.1. نسبة تطور عدد المتكونين من الخبرات المختصة في مجال الجودة	%	20	45
	5.1.1.1. نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب والمعايرة المسداة من قبل المخابر الراجعة بالنظر للوزارة	%	11	17
الهدف الثاني: تطوير منظومة الإنتاجية	1.2.1.1. نسبة تقدم انجاز مشروع الإحاطة والمساندة الفنية للمؤسسات في مجال الانتاجية	%		25
	2.2.1.1. عدد المتكونين من الخبرات المختصة في مجال الانتاجية	عدد		75
	3.2.1.1. نسبة العمليات المنجزة في إطار برنامج تأهيل الصناعة	%	75	80
الهدف الثالث: دعم التجديد والنقل التكنولوجي	1.1.2.1 نسبة تطور عدد مشاريع البحث والتجديد التشاركية بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات البحث العلمي	%	22	54
	2.1.2.1 نسبة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع	%	14	14,5
الهدف الرابع: تطوير البنية التحتية التكنولوجية	1.2.2.1 عدد النماذج المصنعة من قبل مراكز الموارد التكنولوجية	عدد	0	3
	2.2.2.1 تطور الفضاءات الصناعية المهيأة بالأقطاب	هك		140

البرنامج الفرعي الثاني: النهوض بالاستثمار والخدمات الصناعية والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

الهدف	المؤشرات	الأنشطة	2018	2019
الهدف الخامس: دعم نجاعة الخدمات الموجهة للنهوض بالقطاعات الصناعية	**المؤشر2-1-1-1:** حصة الملفات التي تمت معالجتها مقارنة بالعدد الجملي للملفات **(%)**	تأطير الصناعيين وتطوير القطاعات	92	93
	المؤشر2 -1-1-2: تطور صادرات زيت الزيتون المعلب **(ألف طن)**	دعم تصدير زيت الزيتون المعلب.	30	49
	المؤشر2-1-1-3: دعم آليات تعديل منظومة الألبان: خزن وتجفيف الحليب **(ألف.د.)**	تعديل منظومة الألبان	13000	7000
	المؤشر2-1-1-4: دعم الإنتاج المحلي من السكر المستخرج من اللفت السكري **(ألف.د.)**	دعم الإنتاج المحلي للسكر المستخرج من اللفت السكري دعم إنتاج المصبرات الغذائية.	5800	4000
الهدف السادس: استحداث خدمات نوعية للنهوض بالقطاعات الواعدة والشركات الرائدة	**المؤشر2-1-2-1:** تطور عدد المؤسسات الرائدة على المستوى الوطني التي تمت مرافقتها **(%)**	وإبراز المؤسسات الرائدة والترويج لتونس كقاعدة صناعية: وضع خطة عمل لمساندة هذه المؤسسات مع ضبط برامج خصوصية في الغرض حسب طبيعة الحاجيات (تتعلق بالإسواق الخارجية، مساعدة فنية، تمويل...)		
	المؤشر2-1-2-2: نسبة نمو صادرات القطاعات الواعدة **(%)**	**تطوير القطاعات الصناعية الواعدة:** ضبط استراتيجية للرفع من القيمة المضافة لمختلف الأنشطة الواعدة والمجددة.		
الهدف السابع: النهوض بالاستثمارات	**المؤشر2-2-1-1:** نسبة استغلال المناطق الصناعية المهيئة **(%)**	تهيئة وإعادة تهيئة المناطق الصناعية	73	74
	المؤشر2-2-1-2: تطور الفضاءات الصناعية المهيئة بالمركبات الصناعية والتكنولوجية **(%)**	برنامج تطوير البنية التحتية بالمناطق الداخلية	89	91
	المؤشر2-2-1-3 تطور عدد المشاريع المنجزة في إطار مرافقة الباعثين الجدد **(%)**	توفير إطار لوجستي لتسهيل بعث المشاريع التمتع بآليات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية محاضن المؤسسات. النهوض بالقطاعات والإحاطة بالباعثين الجدد.	5	9
	المؤشر2-2-2-1: نسبة الملفات المصادق عليها من طرف لجنة التسيير **(%)**	إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات التي تمر بصعوبات ظرفية	92	94

الهدف الثامن: الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة	المؤشر2-2-2-2: نسبة الملفات المعالجة في إطار قانون الإجراءات الجماعية : %		100	100

2-2-2 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

البرنامج الفرعي الأول: برنامج دعم القدرة التنافسية وتطوير النسيج الصناعي

الهدف الأوّل: تطوير منظومة الجودة

وذلك خاصة من خلال:

- الترفيع في عدد المؤسسات والهياكل المتحصلة على شهادة المطابقة للمواصفات العالمية،
- تطوير عدد المخابر المعتمدة،
- تطوير نسبة تغطية التحاليل والتجارب المنجزة من قبل الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة للأنشطة الاقتصادية.

المؤشرات:

1. المؤشر 1.1.1.1. نسبة تقدم انجاز مشروع الإحاطة والمساندة الفنية للمؤسسات في مجال الجودة
2. المؤشر 2.1.1.1. نسبة تطور عدد المؤسسات المتحصلة على شهادات المطابقة للجودة
3. المؤشر 3.1.1.1. نسبة تطور عدد شهادات المطابقة للجودة
4. المؤشر 4.1.1.1. نسبة تطور عدد المتكونين من الخبرات المختصة في مجال الجودة
5. المؤشر 5.1.1.1. نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب والمعايرة المسداة من قبل المخابر الراجعة بالنظر للوزارة

جدول عدد5:

الهدف الاستراتيجي 1.1.1: تطوير منظومة الجودة

الهدف 1.1.1: تطوير منظومة الجودة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019% (1) /(2)
	1.1.1.1. نسبة تقدم انجاز مشروع الإحاطة والمساندة الفنية للمؤسسات في مجال الجودة	%				32	32	100
	2.1.1.1. نسبة تطور عدد المؤسسات المتحصلة على شهادات المطابقة للجودة	%	-	89	-	93	93	100
	3.1.1.1. نسبة تطور عدد شهادات المطابقة للجودة	%	-	91	-	94	94	100
	4.1.1.1. نسبة تطور عدد المتكونين من الخبرات المختصة في مجال الجودة	%	-	20	-	45	45	100
	5.1.1.1. نسبة تطور عدد التحاليل والتجارب والمعايرة المسداة من قبل المخابر الراجعة بالنظر للوزارة	%	-	11	-	17	17	100

رسم بياني عدد5:

مقارنة بين تقديرات و انجازات مؤشر قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.1.1: تطوير منظومة الجودة

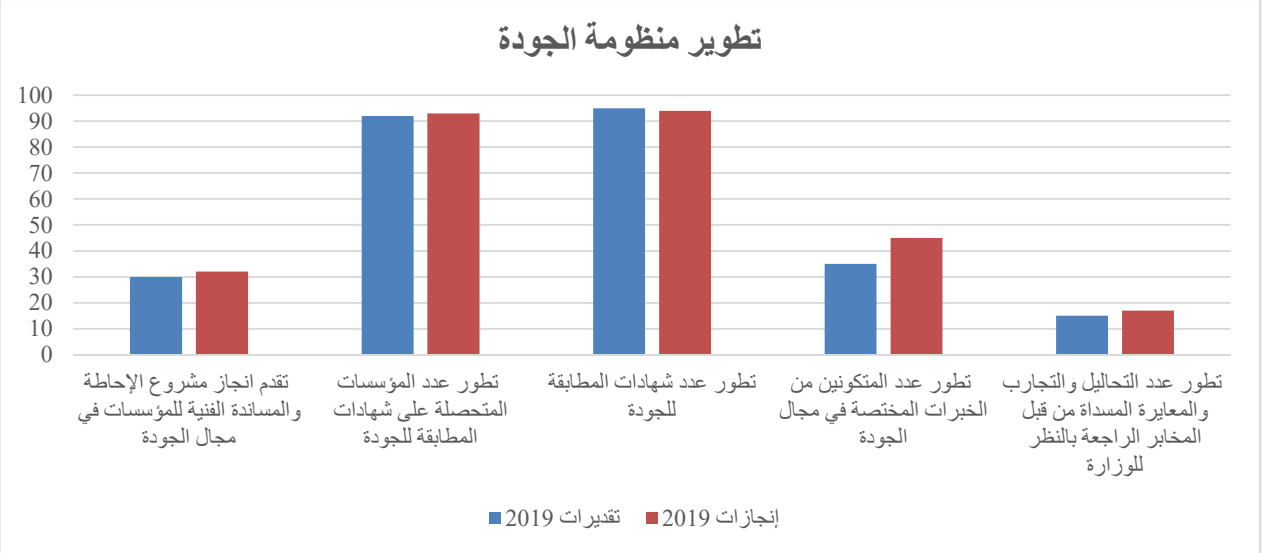

تحليل وتفسير النتائج:

عرفت المؤشرات المعتمدة لقياس الأداء بالنسبة للهدف الأول المتمثل في تطوير منظومة الجودة، تسجيل نسب قريبة من التقديرات المرسومة.

وقد تطور عدد المتكونين في الخبرات المختصة في مجال الجودة بنسبة 28.6% مقارنة بالتقديرات وذلك نظرا للاعتماد على مكونين محليين مما ساهم في الضغط على كلفة التكوين.

الهدف الثاني : تطوير منظومة الإنتاجية

وذلك خاصة من خلال:

- تحفيز المؤسسات لإرساء نظم تحسين الإنتاجية،
- بناء قدرات الموارد البشرية في مجال الإنتاجية،
- إرساء ثقافة تحسين الإنتاجية والتعريف بها لدى الفاعلين الاقتصاديين،

المؤشرات :

6. المؤشر 1.2.1.1. نسبة تقدم انجاز مشروع الإحاطة والمساندة الفنية للمؤسسات في مجال الانتاجية
7. المؤشر 2.2.1.1. عدد المتكونين من الخبرات المختصة في مجال الانتاجية
8. المؤشر 3.2.1.1. نسبة العمليات المنجزة في إطار برنامج تأهيل الصناعة

جدول عدد6:

الهدف الاستراتيجي 2.1.1 : تطوير منظومة الإنتاجية

الهدف 2.1.1 : تطوير منظومة الإنتاجية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019% (1)/(2)
	1.2.1.1. نسبة تقدم انجاز مشروع الإحاطة والمساندة الفنية للمؤسسات في مجال الانتاجية	%	-	-	-	25	25	100
	2.2.1.1. عدد المتكونين من الخبرات المختصة في مجال الانتاجية	عدد	-	-	-	75	75	100
	3.2.1.1. نسبة العمليات المنجزة في إطار برنامج تأهيل الصناعة	%	75	75	100	80	80	100

رسم بياني عدد6:

مقارنة بين تقديرات و انجازات مؤشر قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.1.1: تطوير منظومة الإنتاجية

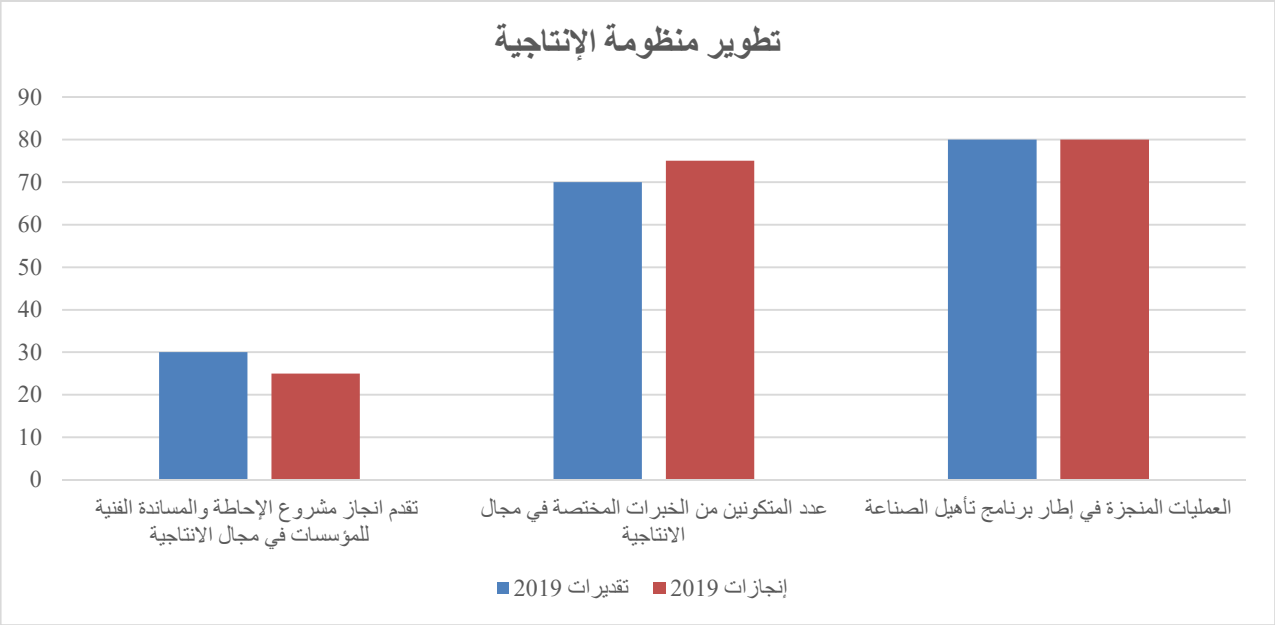

تحليل وتفسير النتائج:

عرف عدد المتكونين في مجال الإنتاجية لسنة 2019 ارتفاعا طفيفا قدر بنسبة 7.1% مقارنة بالتقديرات. كما تمّ انجاز 100% من العمليات في إطار برنامج تأهيل الصناعة.

ويفسر تراجع مؤشر نسبة تقدم انجاز مشروع الإحاطة والمساندة الفنية للمؤسسات في مجال الإنتاجية بعدة أسباب لعل أهمها:

- ضعف التمويلات المرصودة للبرنامج نتيجة الضغط على الميزانية العمومية
- الميزانية المرصودة لتمويل برنامج التأهيل سجلت تراجع هام خلال السنوات الأخيرة حيث تمّ في إطار قانون المالية لسنة 2019 تحديدها بقيمة 40 (م.د).
- لا تمكّن الميزانية المرصودة من تغطية متخلدات سنة 2018 ومستحقات 2019 والتي تتجاوز 76 (م.د).

التدابير والأنشطة والتدخلات التي يتعين القيام بها لتدارك النقائص:

- دعم موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية بإدراج مؤسسات الخدمات المتصلة بالصناعة والمؤسسات المصدّرة كليا ضمن قائمة المساهمين في الأداء بعنوان صندوق تنمية القدرة التنافسيّة.

- إعادة هيكلة مكتب تأهيل الصناعة في اتجاه بعث هيئة تونسية للإنتاجيّة والتميز تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية يتمّ تمويلها عبر الشركات المنتفعة بالبرنامج وتوفير تمويلات وإحاطة فنيّة دولية (طبقا للأنموذج الياباني والكوري).

الهدف الثالث: دعم التجديد والنقل التكنولوجي

وذلك خاصة من خلال:

- الترفيع في قدرة المؤسسات الاقتصادية على البحث والتجديد،
- تطوير النقل التكنولوجي من خلال تثمين نتائج البحث وبراءات الاختراع،
- ارساء منظومة لليقظة الاستراتيجية والتكنولوجية بالنسبة للقطاعات المجددة والواعدة،
- دعم شبكات الشراكة وسلاسل القيمة.

المؤشرات:

9. المؤشر 1.1.2.1 نسبة تطور عدد مشاريع البحث والتجديد التشاركية بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات البحث العلمي

10. المؤشر 2.1.2.1 نسبة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع

جدول عدد7:

الهدف الاستراتيجي 1.2.1: دعم التجديد والنقل التكنولوجي

الهدف 1.2.1: دعم التجديد والنقل التكنولوجي	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019% (1)/(2)
	1.1.2.1 نسبة تطور عدد مشاريع البحث والتجديد التشاركية بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات البحث العلمي	%	20	22	110	54	54	100
	2.1.2.1 نسبة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع	%	12	14	116,7	14.5	14,5	100

رسم بياني عدد7:

مقارنة بين تقديرات و انجازات مؤشرقيس الأداء الخاصة بالهدف 1.2.1: دعم التجديد والنقل التكنولوجي

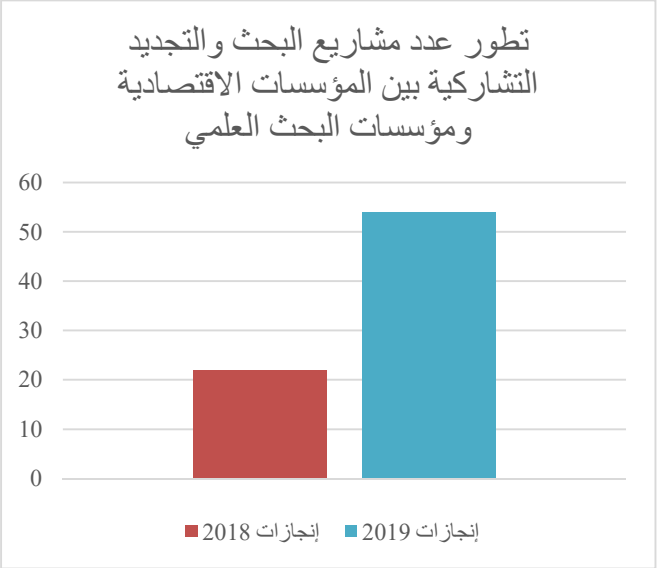

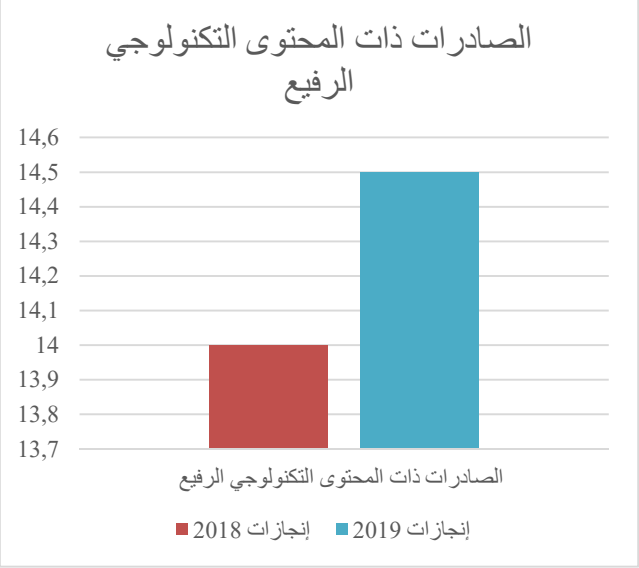

تحليل وتفسير النتائج:

حث المؤسسات الصناعية على المشاركة في مشاريع البحث والتجديد خاصة من خلال البرنامج الوطني للبحث والتجديد ومنحة البحوث التنموية ومزيد استقطاب المشاريع ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع. مع العلم أن تحقيق هذا الهدف والمؤشرات المتفرعة عنه لا يرتبط فقط بهاتين الآليتين.

هذا وسيتم العمل على إيجاد آليات جديدة لدعم البحث والتجديد وتخصيص منح للمؤسسات التي لها صادرات ذات محتوى تكنولوجي رفيع مع تشجيع الشراكة مع مؤسسات البحث العلمي من جامعات ومعاهد تكنولوجية.

الهدف الرابع: تطوير البنية التحتية التكنولوجية

وذلك خاصة من خلال دعم مراكز الموارد التكنولوجية وتطوير الفضاءات الصناعية المهيأة بالأقطاب والمركبات.

المؤشرات:

11.المؤشر 1.2.2.1 عدد النماذج المصنعة من قبل مراكز الموارد التكنولوجية

12.المؤشر 2.2.2.1 تطور الفضاءات الصناعية المهيأة بالأقطاب والمركبات

جدول عدد8:

الهدف الاستراتيجي 2.2.1: تطوير البنية التحتية التكنولوجية

الهدف 2.2.1: تطوير البنية التحتية التكنولوجية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2019 (1)/(2)
	1.2.2.1 عدد النماذج المصنعة من قبل مراكز الموارد التكنولوجية	عدد	-	0	-	3	3	100
	2.2.2.1 تطور الفضاءات الصناعية المهيأة بالأقطاب	هك	-	-	-	140	140	100

رسم بياني عدد8:

مقارنة بين تقديرات و انجازات مؤشر قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.2.1 : تطوير البنية التحتية التكنولوجية

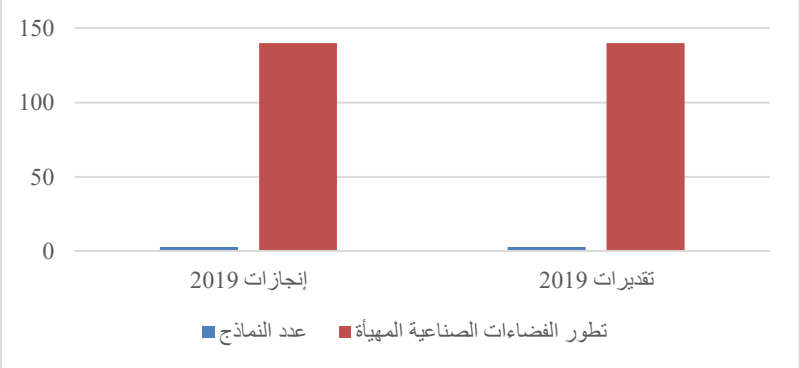

تحليل وتفسير النتائج:

فاقت نسبة انجاز مؤشر تطور الفضاءات الصناعية المهيأة بالأقطاب التقديرات المرسومة بـ 3.7%. وتواجه الأقطاب عدة صعوبات للقيام بالتهيئة لعل أهمها:

- طول الإجراءات السابقة لعملية التهيئة من دراسات فنية وتغيير صبغة الأرض التي تمتد لعدة سنوات،
- ارتفاع كلفة الربط بالشبكات الخارجية وطول الآجال اللازمة لذلك

البرنامج الفرعي الثاني: النهوض بالاستثمار والخدمات الصناعية والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

الهدف الخامس: دعم نجاعة الخدمات الموجهة للنهوض بالقطاعات الصناعية:

المؤشرات:

13. المؤشر 2-1-1-1- حصة الملفات التي تمت معالجتها مقارنة بالعدد الجملي للملفات: يعكس هذا المؤشر مجهود الإدارات المعنية في معالجة الملفات في علاقة باحترام الآجال .

14. المؤشر 2-1-1-2- تطور صادرات زيت الزيتون المعلب: يعكس هذا المؤشر انعكاس ترشيد استهلاك الاعتمادات المرصودة على أداء الصناعيين وبالتالي المجهود المبذول لتطوير الصادرات.

15. المؤشر 2-1-1-3- دعم آليات تعديل منظومة الألبان: خزن وتجفيف الحليب: يعكس هذا المؤشر نجاعة الخدمات الموجهة لهذا القطاع.

16. المؤشر 2-1-1-4- دعم الإنتاج المحلي من السكر المستخرج من اللفت السكري: يعكس هذا المؤشر نجاعة الخدمات الموجهة لهذا القطاع.

جدول عدد9:

الهدف الاستراتيجي 1.1.2: دعم نجاعة الخدمات الموجهة للنهوض بالقطاعات الصناعية

الهدف 1.1.2: دعم نجاعة الخدمات الموجهة للنهوض بالقطاعات الصناعية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019% (1)/(2)
	2-1-1-1: حصة الملفات التي تمت معالجتها مقارنة بالعدد الجملي للملفات	(%)	89	92	103,4	92	93	97,9
	2-1-1-2: تطور صادرات زيت الزيتون المعلب	(ألف طن)	35	30	85,7	30	49	122,5
	2-1-1-3: دعم آليات تعديل منظومة الألبان: خزن وتجفيف الحليب	(ألف.د.)	17000	13000	76,5	13000	7000	54
	2-1-1-4: دعم الإنتاج المحلي من السكر المستخرج من اللفت السكري	(ألف.د.)	8000	5800	72,5	5800	4000	69

رسم بياني عدد9:

مقارنة بين تقديرات و انجازات مؤشر قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.1.2: دعم نجاعة الخدمات الموجهة للنهوض بالقطاعات الصناعية

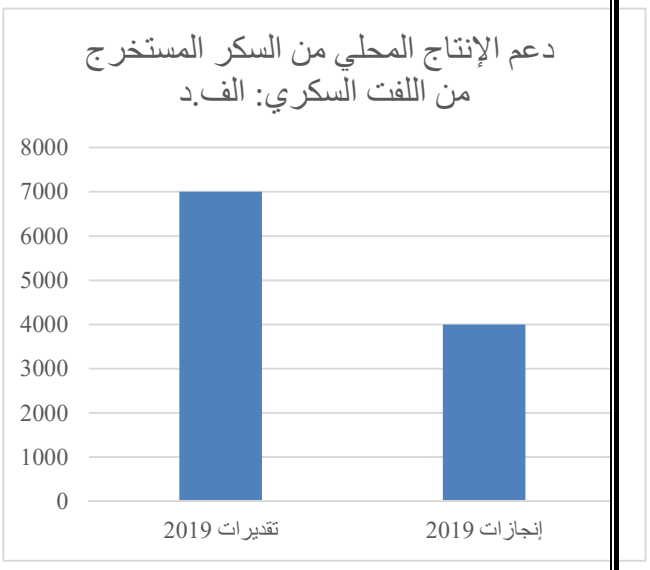

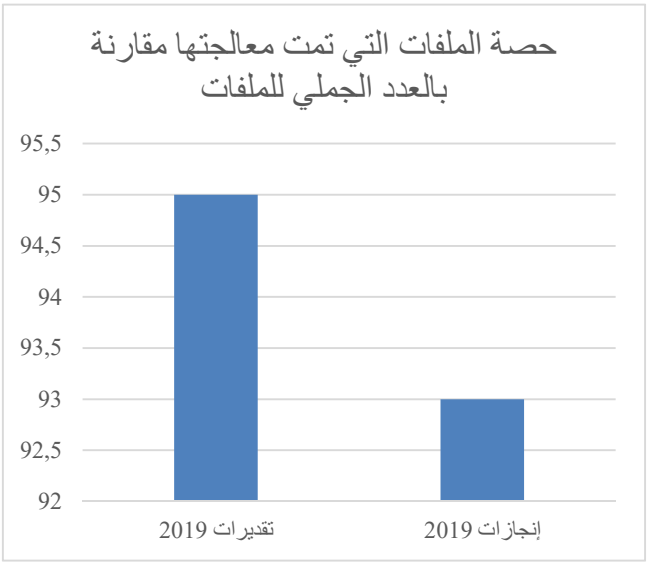

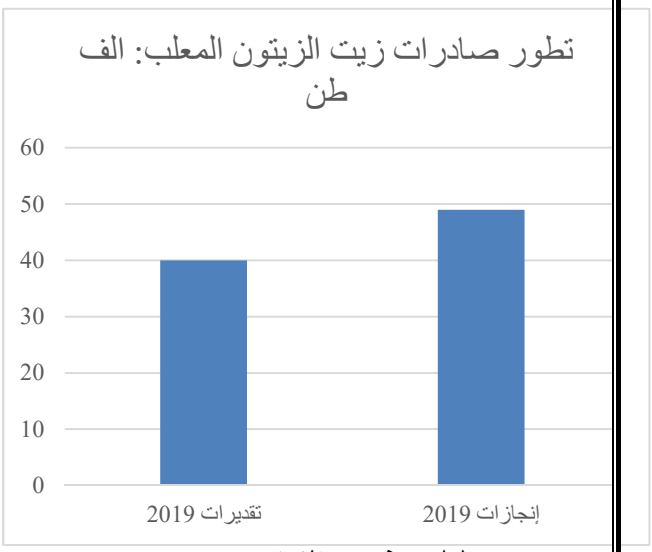

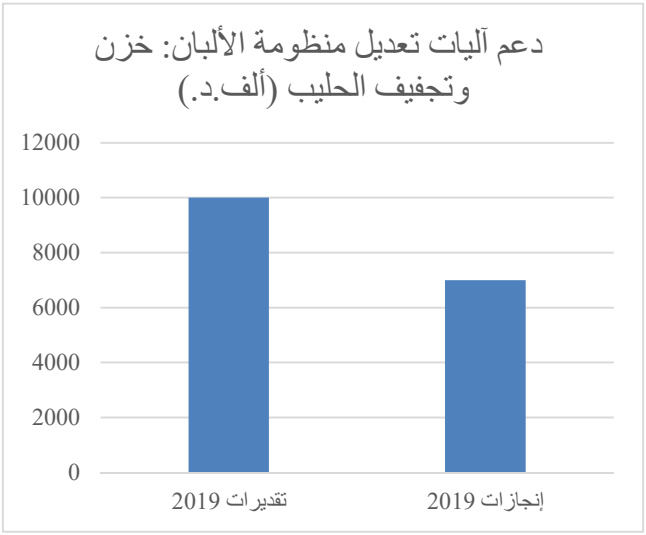

تحليل وتفسير النتائج:

تطور المؤشر *حصة الملفات التي تمت معالجتها مقارنة بالعدد الجملي للملفات* بنسبة 97.7% مقارنة بالتقديرات مما يعكس الحرص على تأطير الصناعيين وتطوير القطاعات.

سجل انجاز المؤشر تطور صادرات زيت الزيتون المعلب ارتفاعا بنسبة 22% مقارنة بالتقديرات وذلك نظرا لوفرة الإنتاج لسنة 2019 والمجهودات المبذولة لدعم تصدير زيت الزيتون المعلب.

فيما يعتمد المؤشران دعم آليات تعديل منظومة الألبان: خزن وتجفيف الحليب ودعم الإنتاج المحلي من السكر المستخرج من اللفت السكري على الميزانية المرصودة التي تمنحها الدولة.

الهدف السادس: استحداث خدمات نوعية للنهوض بالقطاعات الواعدة والشركات الرائدة:

المؤشرات:

17. المؤشر 2-1-2-1 تطور عدد المؤسسات الرائدة على المستوى الوطني التي تمت مرافقتها: يعكس هذا المؤشر المجهود المبذول للرفع من القيمة المضافة لمختلف الأنشطة الواعدة والمجددة.

18. المؤشر 2-1-2-2 نسبة نمو صادرات القطاعات الواعدة: يعكس هذا المؤشر انعكاس استراتيجية دعم القطاعات الواعدة علي نمو صادرات هذه القطاعات.

الهدف السابع: النهوض بالاستثمار

المؤشرات:

19. المؤشر2-2-1-1-نسبة استغلال المناطق الصناعية المهيأة: يعكس هذا المؤشر تأثير تدعيم البنية التحتية على دفع الاستثمار وإحداث المؤسسات

20. المؤشر2-2-1-2: تطور الفضاءات الصناعية المهيأة بالمركبات الصناعية والتكنولوجية: يعكس هذا المؤشر تأثير تدعيم البنية التحتية بالمناطق الداخلية على دفع الاستثمار وإحداث المؤسسات بهذه الجهات في إطار سياسة التمييز الإيجابي.

المؤشر2-2-1-2 تطور عدد المشاريع المنجزة في إطار مرافقة الباعثين الجدد: يعكس هذا المؤشر انعكاس تعزيز الامكانيات المرصودة لهياكل المساندة لتدعيم عمليات مواكبة ومرافقة باعثي المشاريع.

جدول عدد10:

الهدف الاستراتيجي 1.2.2.: النهوض بالاستثمار

النهوض بالاستثمار :1.2.2.الهدف	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019% (1) /(2)
	2-2-1-1: نسبة استغلال المناطق الصناعية المهيأة	(%)	70	73	104,3	73	74	102,8
	2-2-1-2: تطور الفضاءات الصناعية المهيأة بالمركبات الصناعية والتكنولوجية	(%)	71	89	125,4	89	91	101,1

	3-1-2-2 تطور عدد المشاريع المنجزة في إطار مرافقة الباعثين الجدد	(%)	6	5	83,3	5	9	150

رسم بياني عدد10:

مقارنة بين تقديرات و انجازات مؤشر قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.2.2: النهوض بالاستثمار

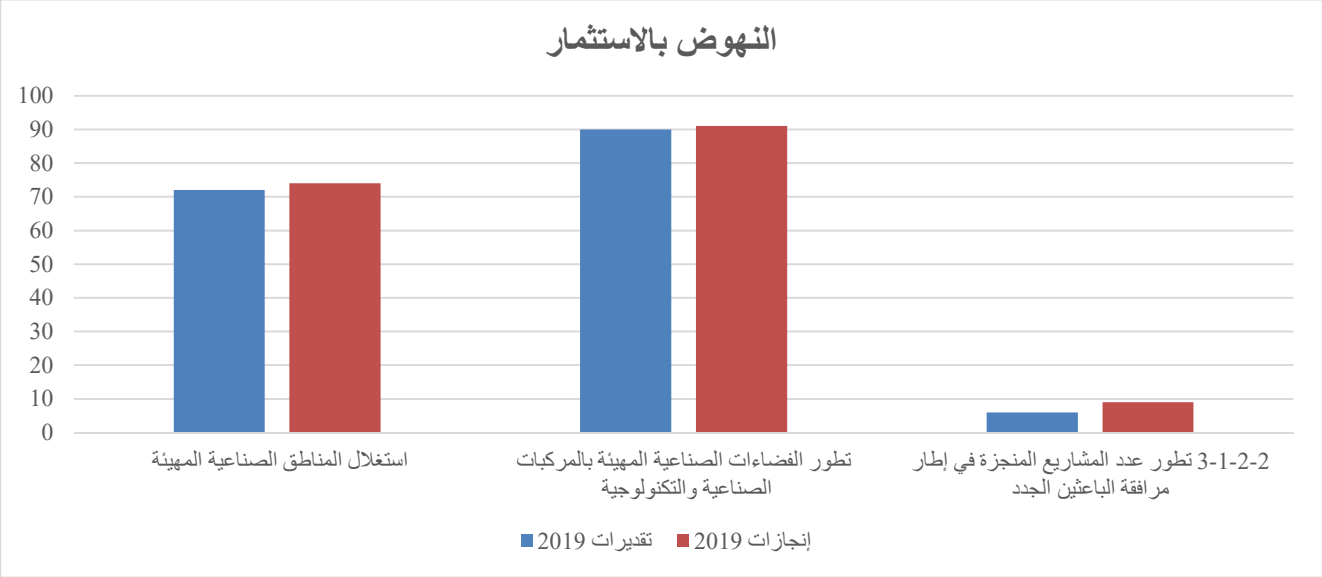

تحليل وتفسير النتائج:

من اهم الصعوبات التي تتعلق بتهيئة واستغلال المناطق والفضاءات الصناعية:

- طول الإجراءات السابقة لعملية التهيئة من دراسات فنية وتغيير صبغة التي تمتد لعدة سنوات،
- تعدّ الأهداف التي تم تحديدها في مجال تهيئة المناطق الصناعية في إطار مخطط التنمية للفترة 2016-2020 طموحة جدّا بالمقارنة مع المساحة الجملية المهيأة قبل فترة المخطط،
- إلغاء الإطار القانوني الجديد للاستثمار لجملة من الامتيازات (اقتناء الأراضي بالدينار الرمزي وتكفل الدولة بكلفة الربط بالشبكات الخارجية) مما حال دون الانطلاق في برمجة عدد هام من المناطق التي كانت مبرمجة.

الهدف الثامن: الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

المؤشرات:

21. المؤشر 2-2-2-1 نسبة الملفات المصادق عليها من طرف لجنة التسيير: يعكس هذا المؤشر انعكاس آلية صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى الموجهة لتوفير التمويلات الضرورية لإعادة

الهيكلة المالية لبعض الشركات التي تشكو صعوبات ظرفية على استعادة نسق نشاطها ودعم حظوظها للتصدير.

22.المؤشر 2-2-2-2 عدد الملفات المعالجة في إطار قانون الإجراءات الجماعية: يعكس هذا المؤشر مجهود الإدارة في معالجة الملفات الواردة عليها طبقا لقانون المشار إليه.

جدول عدد11:

الهدف الاستراتيجي .2.2.2: الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

الهدف 2.2.2: الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2018	إنجازات 2018	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2018	تقديرات 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2019% (1) /(2)
	2-2-2-1: نسبة الملفات المصادق عليها من طرف لجنة التسيير	(%)	90	92	102.2	92	94	102
	2-2-2-2: نسبة الملفات المعالجة في إطار قانون الإجراءات الجماعية	(%)	100	100	100	100	100	100

رسم بياني عدد11:

مقارنة بين تقديرات و انجازات مؤشر قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.2.2: الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

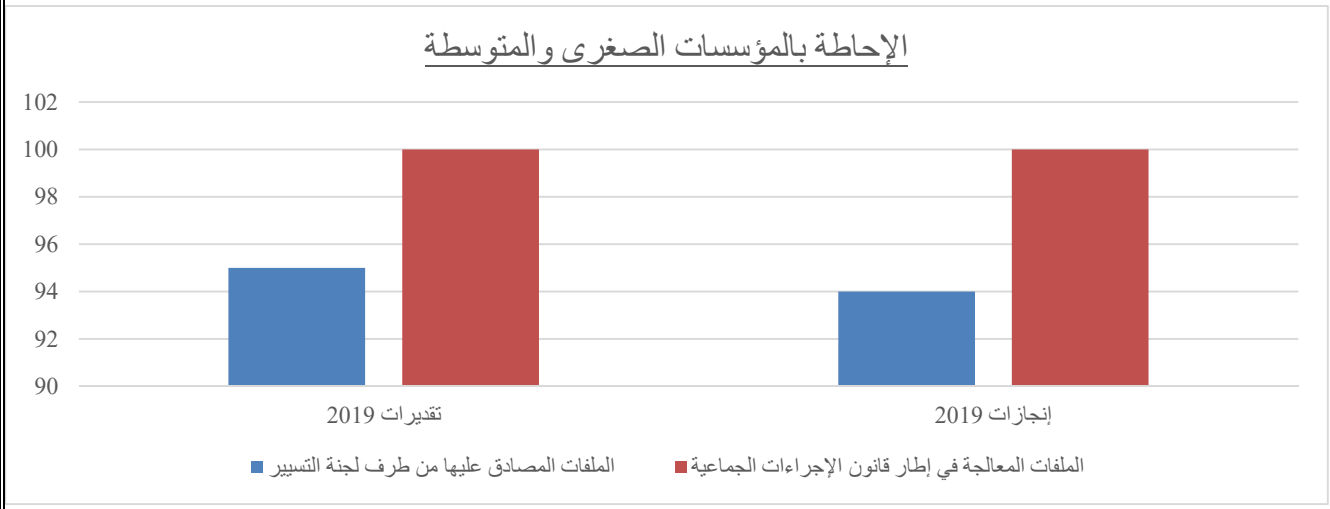

تحليل وتفسير النتائج:

صادقت لجنة التسيير على نسبة 98.9% من جملة الملفات التي تمّ تقديمها وذلك لتوفير التمويلات الضرورية لإعادة الهيكلة المالية لبعض الشركات التي تشكو صعوبات ظرفية على استعادة نسق نشاطها ودعم حظوظها للتصدير.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء:

في إطار تجسيم سياسة الدولة الرامية إلى دعم التجديد والتطوير والتكنولوجي وتطوير الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي من جهة واستقطاب المستثمرين وإحداث المؤسسات وتحسين وضعية الميزان التجاري من خلال تطوير نسق الصادرات من جهة أخرى، تم التأكيد خلال إعداد توقعات الميزانية على المحاور التالية:

4-1 في مجال النهوض بمنظومة الجودة والانتاجية

- الاحاطة والمساندة للمؤسسات والهياكل على ارساء أنظمة الجودة والاشهاد بالمطابقة من خلال تمويل عمليات المساندة وعمليات الاشهاد بالمطابقة عبر برنامج تأهيل الصناعة،
- مواصلة تطوير هياكل البنية التحتية ومخابر التحاليل والتجارب والمعايرة،
- النهوض بالجودة وتحسين الانتاجية والتعريف بهما لدى الفاعلين الاقتصاديين عن طريق تنظيم تظاهرات وملتقيات واعداد ادلة ومنشورات ومراجع للتعريف بالجودة والانتاجية وتنمية القدرات البشرية في هذا المجال،
- الاحاطة والمساندة للمؤسسات قصد ارساء نظم تحسين الانتاجية عبر مواصلة تمويل عمليات المساندة الفنية لتأهيل المؤسسات الصناعية من خلال برنامج تأهيل الصناعة: الاستثمارات مادية (معدات الانتاج، تحسين الانتاجية...) واللامادية (إحاطة فنية، دراسات، المنظومات وبرمجيات معلوماتية...).

4-2 في مجال التجديد والتطوير التكنولوجي

- دفع التجديد لدى المؤسسات الاقتصادية من خلال توجيه قطاع البحث العلمي نحو ايجاد حلول تكنولوجية لمتطلبات المؤسسات الصناعية وتمويل انجاز مشاريع البحث والتجديد التشاركية في إطار البرنامج الوطني للبحث والتجديد،

- الترويج لتونس كقاعدة صناعية وتكنولوجية عبر استكمال الدراسة الاستراتيجية حول الصناعة والتجديد في أفق 2035 وفق منهجية استشرافية وتشاركية والتي هي بصدد الإنجاز لإعداد خطة للترويج لتونس الصناعية والتكنولوجية،
- تطوير القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع وتشخيص فرص الاستثمار من خلال تحيين إنجاز الدراسات الاستراتيجية القطاعية تهدف خاصة لتشخيص قائمة من المشاريع الصناعية في القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع،
- تأمين اليقظة الاستشرافية والتكنولوجية بالنسبة للقطاعات المجددة والواعدة قصد ضبط الحاجيات التكنولوجية ذات الاولوية بالقطاعات الصناعية ووضع منظومة لليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي واعداد لوحة قيادة وطنية للتجديد والتطوير التكنولوجي،
- دعم سلاسل القيمة لتثمين الثروات الطبيعية بالمناطق الداخلية والتشجيع على احداث شبكات الشراكة مع العمل على مزيد تحسين حوكمة تدخلات مختلف الأطراف المعنية بتطويرها،
- تطوير البنية التحتية التكنولوجية من خلال استكمال تجهيز مراكز الموارد التكنولوجية الموجودة (سوسة وبنزرت والمنستير) وإحداث مركزين جديدين للموارد التكنولوجية (سيدي ثابت وقابس) بالإضافة الى استكمال التهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجيّة والتنمويّة وتامين ربطها بالشبكات الخارجية.

3-4 في مجال النهوض بالاستثمار

- من خلال توفير مناخ ملائم للمؤسسات الصناعية عبر العمل على تبسيط الاجراءات وتعزيز الامكانيات المرصودة لهياكل المساندة لتدعيم القطاعات الصناعية والترويج لها.
- تطوير القطاعات الصناعية الواعدة وإبراز المؤسسات الرائدة والترويج لتونس كقاعدة صناعية من خلال ضبط استراتيجية للرفع من القيمة المضافة لمختلف القطاعات الواعدة من جهة وإبراز المؤسسات الرائدة من جهة أخرى.

- من خلال بعث مناطق صناعية جديدة وتوفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب إلى المواصفات الدّوليّة، بهدف إيجاد الظروف الملائمة لدفع الاستثمار وإحداث المؤسسات.

4-4 في مجال الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

- من خلال معاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لاستعادة نسق نشاطها ودعم حظوظها في التصدير وذلك بتوفير التمويلات الضرورية لإعادة هيكلتها المالية عبر آلية صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى من جهة ومزيد تفعيل مختلف الاليات الموجودة والعمل على تطوير تدخلاتها (محاضن المؤسسات، مراكز الأعمال.) من جهة أخرى.

خارطة البرنامج:

برنامج القيادة والمساندة

اسم رئيس البرنامج: السيد عبد المنعم السعداوي
-مدة توليه المهمة: ابتداءا من أفريل 2018

1- التقديم العام لبرنامج القيادة والمساندة:

1-1- هيكلة البرنامج:

يـــــــــشتمل هذا البرنامج على 4 أهداف ويغطي الهياكل الإداريّة التالية:

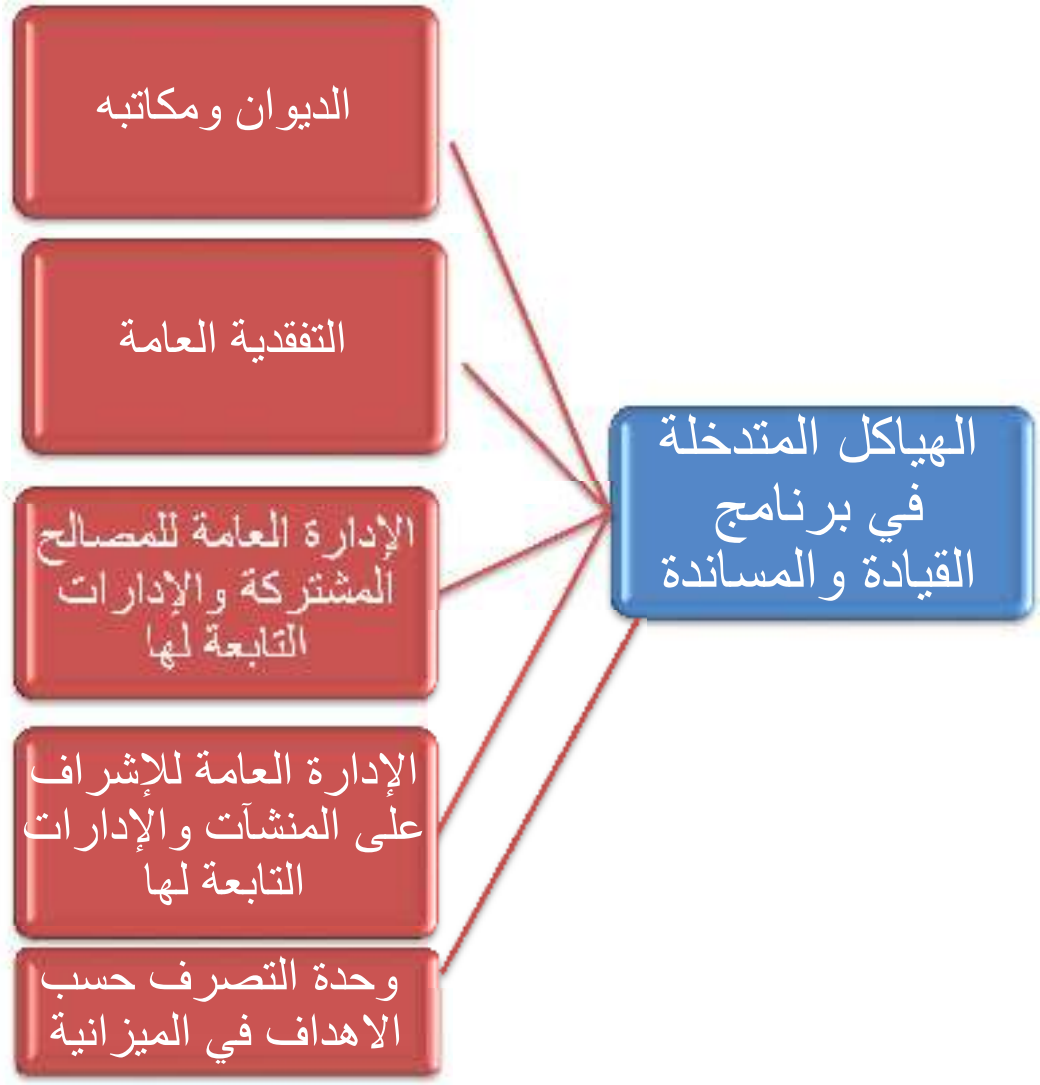
الهياكل المتدخلة في برنامج القيادة والمساندة
الديوان ومكاتبه
التفقدية العامة
الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارات التابعة لها
الإدارة العامة للإشراف على المنشآت والإدارات التابعة لها
وحدة التصرف حسب الاهداف في الميزانية

2-1- استراتيجية البرنامج:

يـــــمثّل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإداريّة المنتمية إليه وتغطيته الأفقيّة لحاجيات الوزارة الرّافد الأساسي لبقيّة البرامج. كما يندرج هذا البرنامج ضمن منظومة النهوض بالموارد البشريّة باعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها.

إنّ الأهداف التي تمّ ضبطها لهذا البرنامج تندرج في إطار التوجهات الوطنيّة لتأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وتحسين جودة الخدمات الإداريّة وذلك عبر التركيز على المحاور التالية:

1 - فاعلية برنامج القيادة والمساندة عبر تحسين جودة الخدمات المسداة للمتعاملين مع القطاع،

2 - التحكم في الأجور عبر تنمية القدرات والمهارات المهنيّة للأعوان من جهة والاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة عبر دعم الثقافة المعلوماتيّة والتركيز على استعمال التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تقليص الآجال ونجاعة العمل الإداري،

3 - تحسين التصرف في الاعتمادات بالتركيز على حسن اعداد وتنفيذ الميزانية.

a. أهداف ومؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة:

الهدف 109: تعزيز انتاجية الموارد البشرية	المؤشر 1109	نسبة التأطير
	المؤشر 2109	نسبة سد الشغورات في الخطط الوظيفية
	المؤشر 3109	نسبة تحفيز الموظفين
الهدف 209: تحسين التصرّف في وسائل المصالح	المؤشر 1209	تطور كلفة الصيانة والإصلاح
	المؤشر 2209	تطور كلفة المواد الاستهلاكية
	المؤشر 3209	ترشيد التحكم في الطاقة
الهدف 309: نجاعة برنامج القيادة والمساندة	المؤشر 1309	إرساء أسس الحوكمة الرشيدة
	المؤشر 2309	نسق استهلاك الاعتمادات حسب البرمجة
الهدف 403: إدارة الكترونية في خدمة الصناعة	المؤشر 1403	ضمان سلامة واستمرارية الخدمات
	المؤشر 2403	عدد الخدمات المسداة عن بعد
	المؤشر 3403	نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد

3-1 تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

استكمال تدعيم إجراءات السلامة لمبنى الوزارة (بية) و إيجاد حلول للمشاكل العالقة:

- تجهيز مبنى الوزارة بكاميرات مراقبة متطورة في كل الفضاءات المشتركة في الداخل والخارج
- إيجاد حلول لضيق المجال الذي يعاني منه أعوان وإطارات الوزارة بما في ذلك إعادة توزيع الموظفين على المكاتب وذلك بتسويغ مبنى جديد وبنقلة بعض الإدارات العامة بين المباني.
- تجديد أسطول السيارات بصفة تدريجية

التنظيم والمناهج والإعلامية:

تمـــحورت مجهودات الإدارة في مجال الإعلامية في تأمين المعطيات وذلك إثر مهمة التدقيق في السلامة المعلوماتية التي تمّ إنجازها سابقا. حيث تمّ اقتناء منظومة الخزن والتي ساهمت في تطوير مؤشر الخزن Vs من 70% الى 100%.

كما تمّ اقتناء تجهيزات إعلامية جديدة ممّا ساهم في تحسين مؤشر الأسطول، بالإضافة الى تطبيق تقنية الموزعات الافتراضية والتي ساهمت بنسبة كبيرة في مرونة التعامل مع تركيز الموزعات حسب الطلب.

2- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019:

2-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

الوحدة : 1000 د

بيان النفقات	تقديرات 2019	تقديرات 2019 بعد التنقيح	تقديرات 2019 بعد التنقيح	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز %
نفقات التصرف	5,233	5,510	4,952	-558	89.87%
التأجير العمومي	3,497	3,498	2,980	-518	85.19%
مستلزمات التسيير	1,453	1,548	1,502	-46	97.03%
التدخل العمومي (تحويلات ومساهمات في رأس المال)	283	264	270	6	102.27%
نفقات التنمية	450	450	218	-232	48.44%
الاستثمارات المباشرة	430	430	215	-215	50.00%
تدخل الدولة في رأس المال	450	450	250	-200	55.56%
التحويلات للقطاع العائلي	200	200	100	-100	50.00%
التحويلات للمؤسسات العمومية	100	100	53	-47	53.00%
المجموع	5,683	5,960	5,170	-790	86.74%

رسم بيانى عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2019

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : 1000 د

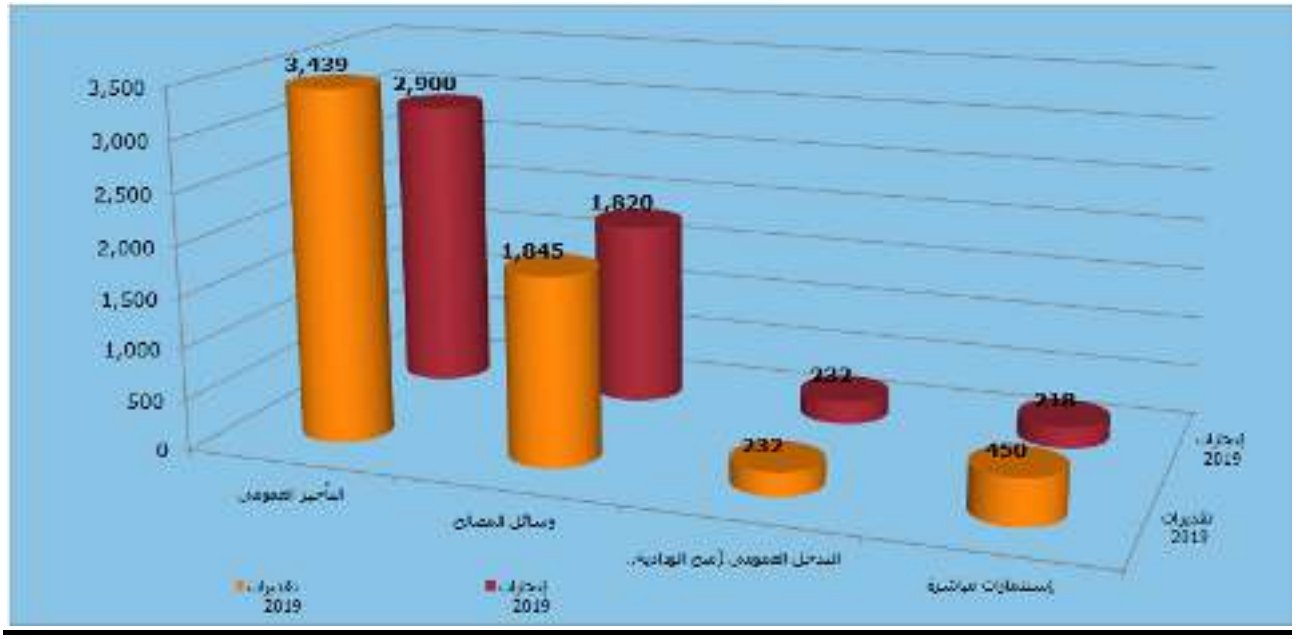

نسبة الإنجاز

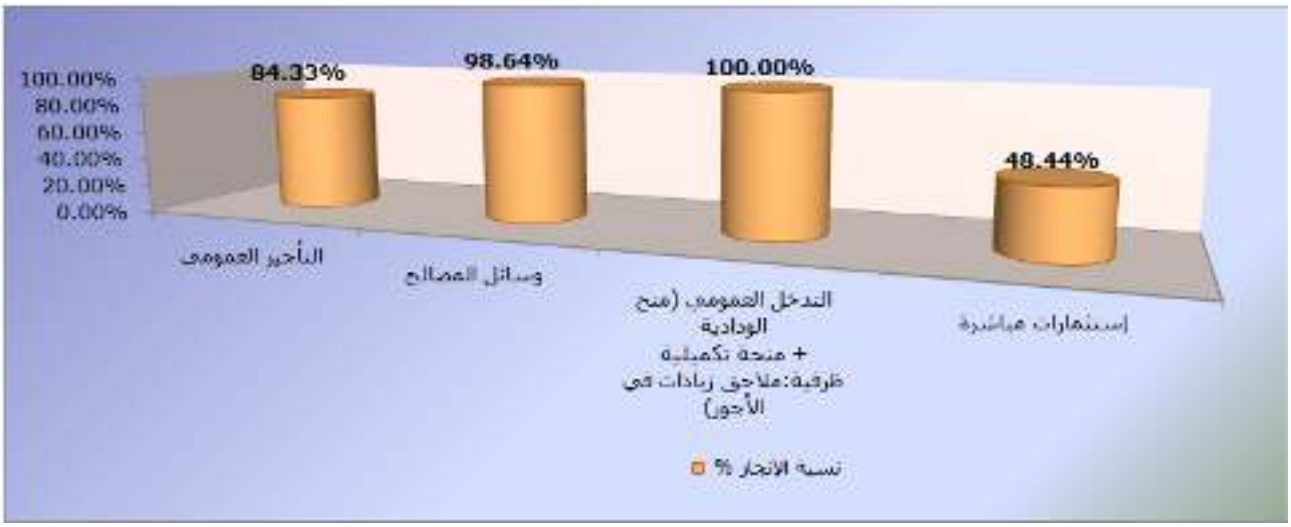

رسم بياني عدد2

نفقات الإستثمارات المباشرة

التقديرات و الإنجازات

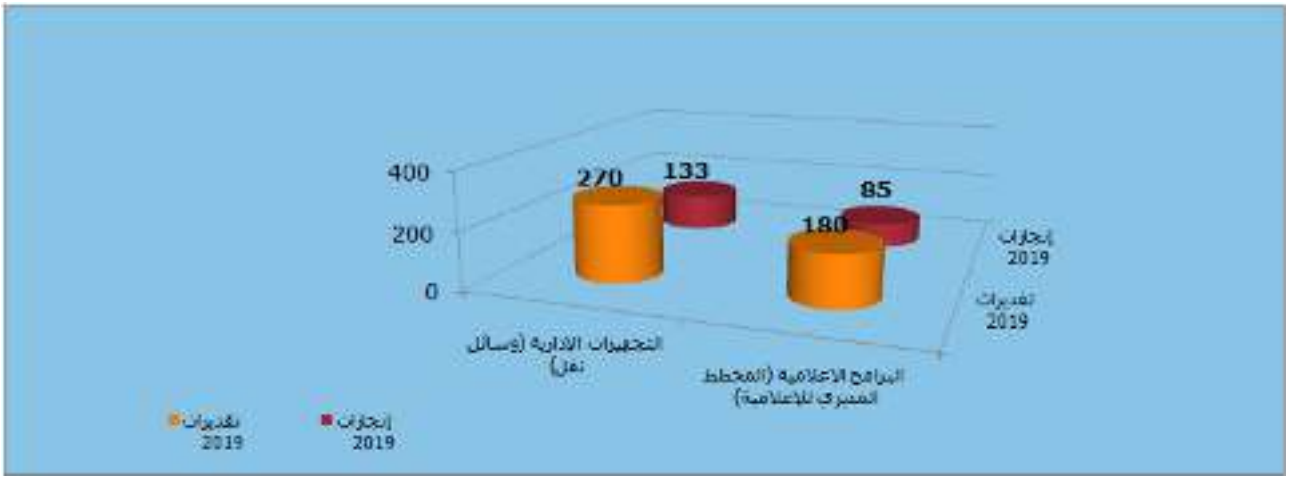

نسبة الإنجاز

جدول عدد 2: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات الوحدة: ألف دينار

التوزيع حسب البرامج

البرنامج	تقديرات 2019 (ق.م الأصلي)	تقديرات 2019 (ق.م التكميلي + اعتمادات تكميلية + تحويل اعتمادات من باب النفقات الطارئة) (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز %
برنامج القيادة و المساندة	5,686	5,966	5,170	796-	%86.66

المجموع	5,686	5,966	5,170	796-	%86.66

رسم بياني عدد 3: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

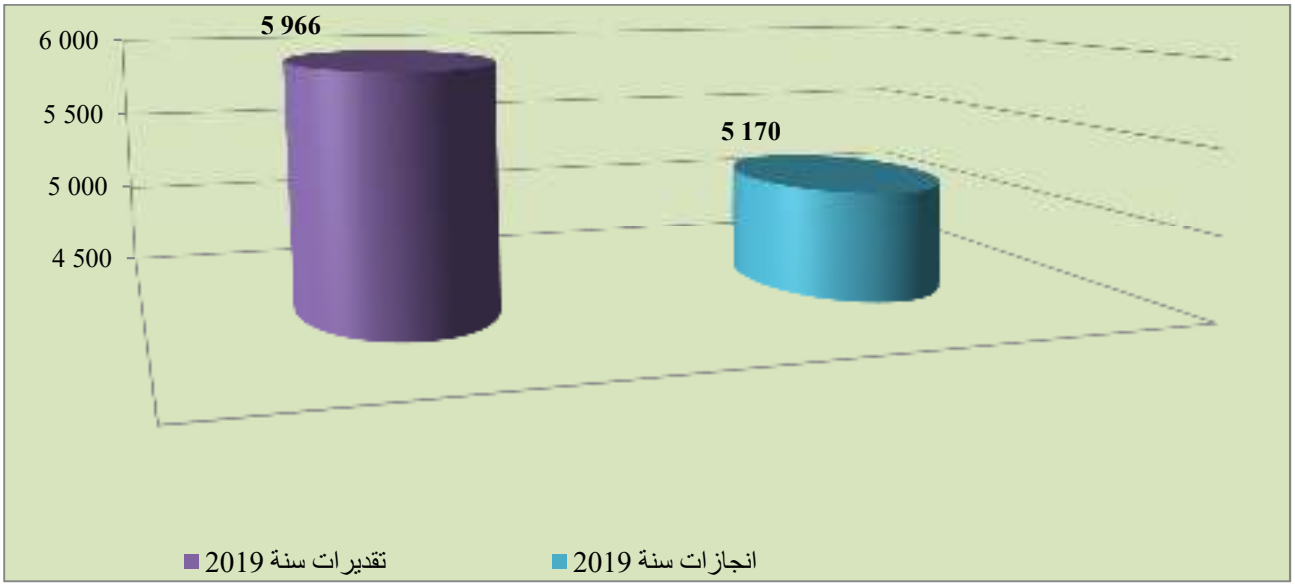

2-2- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 109: تعزيز انتاجية الموارد البشرية

– تقديم الهدف:

يضمّ هذا الهدف 3 مؤشرات قيس أداء:

1- نسبة التأطير: يعكس هذا المؤشر متطلبات الموارد البشرية في التكوين ووسائل المصالح عموما.
2- نسبة سد الشغورات في الخطط الوظيفية
3- نسبة تحفيز الموظفين: وهو كل ما من شأنه أن يعطي نفس جديد للموارد البشرية ويحفزهم على مزيد الإنتاجية: كالتكوين الذي يساعد على اكتساب المهارات ويطور القدرات المهنيّة للأعوان والإطارات والودادية التي تعزز انتماءهم للوزارة.

المؤشرات 1109: نسبة التأطير و2109: نسبة سد الشغورات في الخطط الوظيفية و3109: نسبة تحفيز الموظفين

الهدف 109تعزيز إنتاجية الموارد البشرية	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات2018 (*)	انجازات 2018 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2019 (1)	انجازات 2019 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1109 نسبة التأطير	%	61.88	-	-	64.66	61	94.33
	المؤشر 2109 نسبة سد الشغورات في الخطط الوظيفية	%	48.9	-	-	55	52	94.54
	المؤشر 3109 نسبة تحفيز الموظفين	%	10	-	-	30	37	127.33

رسم بياني عدد 14 : مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشرات قيس الأداء/1109: نسبة التأطير و 2109 نسبة سد الشغورات في الخطط الوظيفية و 3109 نسبة تحفيز الموظفين

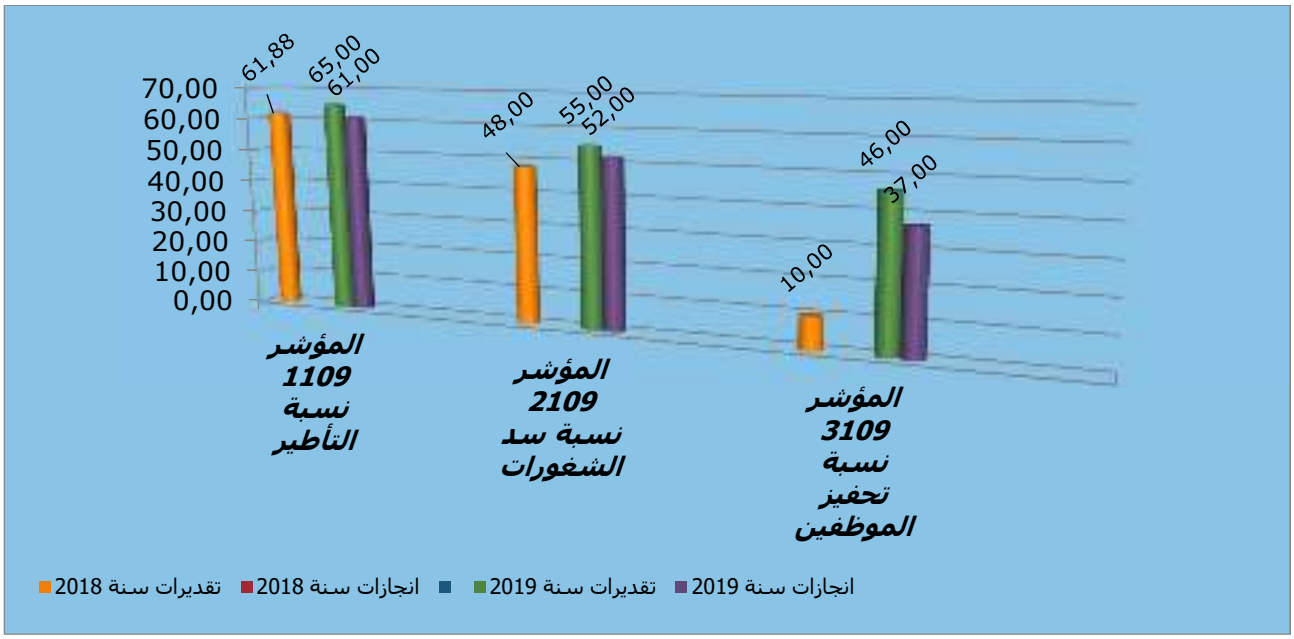

مقارنة بين الأنشطة المبرمجة لسنة 2019 و الأنشطة المنجزة

المجال	النشاط	التقديرات (أ.د)	الإنجازات (أ.د)
مؤشر نسبة التأطير	اعداد المناظرات الداخلية للترقية في الآجال	14	العدد: 12 **النسبة: 85%**
مؤشر نسبة سد الشغورات في الخطط الوظيفية	التعيين في الخطط الوظيفية	62	**العدد: 32** **النسبة: 52 %**
مؤشر نسبة تحفيز الموظفين	تنظيم حلقات تكوينية في عدة مجالات	28 مجالا	**العدد:18** **النسبة:37 %**

- تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:

المؤشر 1109 :نسبة التأطير:

وهي نسبة الموظفين من الصنفين الفرعيين أ1 وأ2 من بين مجموع الموظفين. وتقدر هذه النسبة بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بـ 61 **%**وهي نسبة معقولة نسبيا مقارنة بتقديرات 2019، وفي

ظل تجميد الانتدابيات بالوظيفة العمومية وعدم تعويض المغادرين منهم عن طريق التقاعد أو التقاعد المبكر أو المغادرة الطوعية وقد تم اللجوء لآليات أخرى لتعزيز الإدارة بالإطارات وذلك لسدّ الشغورات من خلال النقل أو الإلحاق أو إعادة التوظيف وهو ما يندرج في إطار دعم الحراك في الوظيفة العمومية وخاصة التغييرات المتتالية التي طرأت على مستوى هيكلة الوزارة. (إلحاق هياكل وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة في سنة 2018)

المؤشر 2109 :نسبة سد الشغورات في الخطط الوظيفية:

تمت سد الشغورات في الخطط الوظيفية في حدود 52% وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع تقديرات 2019 وتفسر هذه النسبة بالأساس على اعتبار أن وزارة بالأساس ذات صبغة تقنية فنسبة التأطير مرتفعة نوعا ما وخاصة تبعا لتعزيز فريق العمل بالنقل أو الالحاق في إطار سد الشغورات على إثر التغييرات المتتالية على مستوى هيكلة الوزارة.

المؤشر 3109 :نسبة تحفيز الموظفين:

– خلال سنة 2019 تم تفعيل برنامج ترقيات العملة، حيث تم فتح 14 خطة لترقية صنف العملة تم ترقية 12 فقط منهم، ويمكن تفسير هذا العدد من الترقيات بما جاء في المنشور عدد 14 لسنة 2018 لوزارة المالية والمؤرخ في 16 أفريل 2018 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 وإعداد إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2019 والذي ينص على مزيد التحكم في برامج الترقيات السنوية وانجازها خلال السنة المالية وتفعيلها خلال الثلاثية الأخيرة من سنة 2019 (وهو ما يعتبر مدة غير كافية لإتمام برنامج الترقيات خلال نفس السنة).

– بالنسبة للتكوين، فتقدر نسبته بـ 37%بالنسبة لقسم الصناعة، حيث تم إجراء دورات تكوينية في 18 مجالا مختلفا من جملة 28 مجال تمت برمجته في مخطط التكوين لسنة 2019 وكانت الدورات مقسمة على أعوان كل من قسمي الصناعة والطاقة نظرا لإلحاق هياكل وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة في سنة 2018 وبالتالي فان النسبة المسجلة لا تعكس المجهود الحقيقي لوزارة الصناعة في مجال تحفيز أعوانها فيما يتعلق بالتكوين.

– كما يمكن تفسيره أيضا بمحدودية الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ برنامج التكوين وهو ما أدى إلى عدم إتمام عدد 02 استشارة خاصة باللغة الإنجليزية والإعلامية (استشارة غير مثمرة) لسنتين متتاليتين 2018 و2019.

الهدف 209:تحسين التصرف في وسائل المصالح

– تقديم الهدف :

إنّ ترشيد النفقات العموميّة يستوجب من المصالح مزيد من اليقظة والبحث عن مصادر الاقتصاد للتحكّم في الاستهلاك دون المسّ بالحدّ الأدنى من مستوى الخدمات:

ولهذا الغرض تمّ اعتماد 3 مؤشرات تلخص نفقات وسائل المصالح:

1- تطور كلفة الصيانة والإصلاح: إرساء نظام صيانة منتظمة وفعّالة لأسطول السيارات والطابعات من جهة والعمل على تخفيض عمر الأسطول واجتناب تهرّمه من جهة أخرى ما من شأنه أن يقلّص من تكلفة الإصلاحات.

2- تطور كلفة المواد الاستهلاكية: الضغط على المصاريف وذلك بإرساء ثقافة رقمية (103-112-117-123-135-156-157).

3- ترشيد التحكم في الطاقة: القيام بتدقيق في المجال الطاقي (ماء-كهرباء-اتصالات هاتفية-وقود)

المؤشرات 1209 :تطور كلفة الصيانة و الإصلاح و 2209: تطور كلفة المواد الاستهلاكية و 3209: ترشيد التحكم في الطاقة

الهدف 109تعزيز إنتاجية الموارد البشرية	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات2018 (*)	انجازات 2018 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2019 (1)	انجازات 2019 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1209 تطور كلفة الصيانة و الإصلاح	%	27.3-	...	...	23.51	25	6.3
	المؤشر 2209 تطور كلفة المواد الاستهلاكية	%	35.4 -	...	...	-41.55	31.6 -	24-
	المؤشر 3209 ترشيد التحكم في الطاقة	%	25-	...	...	67.39	83	23

رسم بياني عدد 15: مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشرات قيس الأداء/1209:تطور كلفة الصيانة و الإصلاح و 2209تطور كلفة المواد الاستهلاكية و 3209ترشيد التحكم في الطاقة

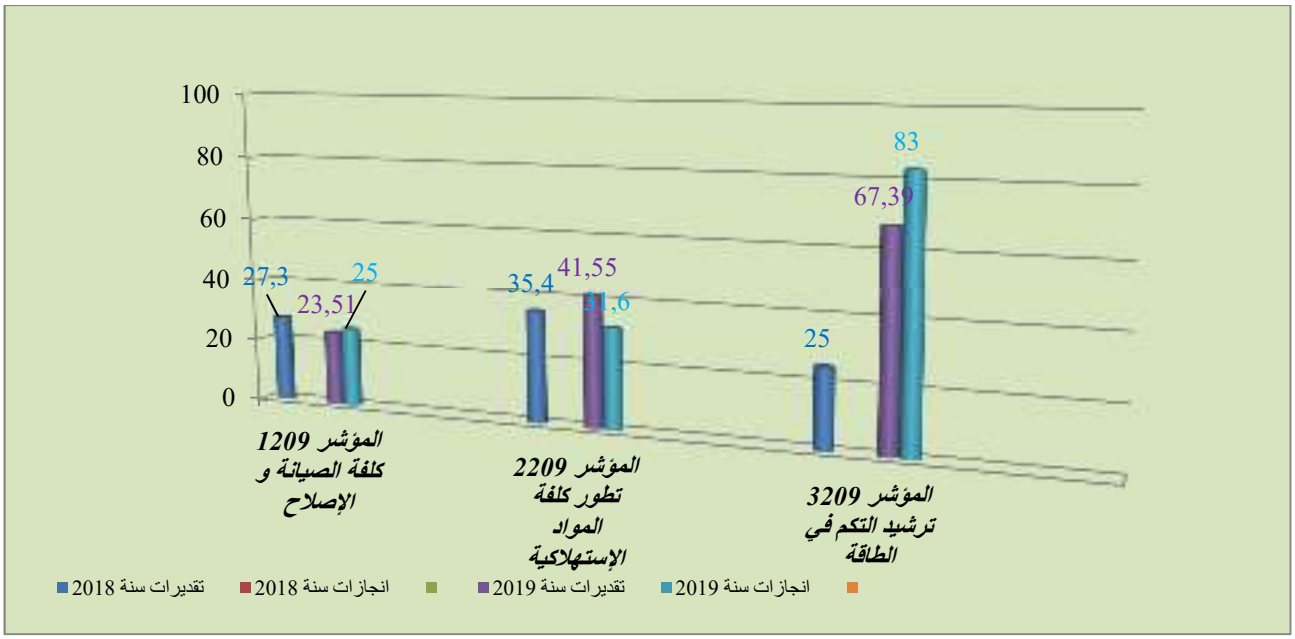

– تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:

المؤشر 1209 :تطور كلفة الصيانة و الإصلاح:

شهدت سنة 2019 ارتفاعا لهذا المؤشر بنسبة 6.3 مقارنة بتقديرات 2019 باعتبار أن الميزانية المرصودة لهذه السنة لا تفي بالغرض حسب الحاجيات الحقيقية للوزارة خاصة بعد الحاق مصالح وزارة الطاقة و المناجم بوزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة و يفسر هذا الإرتفاع ب:

- تهرم الاسطول و التجهيزات مما ينجر عنه القيام بعدد أكبر من عمليات الإصلاح و الصيانة
- برمجة أنشطة جديدة ضرورية على غرار اصلاح بعض السيارات وانجاز المراقبة الفنية للتجهيزات بالوزارة

المؤشر 2209 :تطور كلفة المواد الاستهلاكية:

تم تسجيل ارتفاع في مؤشر كلفة المواد الإستهلاكية جراء غلاء الأسعار من جهة وارتفاع استهلاك الإعتمادات من جهة اخرى بعد الحاق مصالح وزارة الطاقة بوزارة الصناعة بالإضافة إلى تفاقم المتخلدات و عدم القدرة على مجابهة الحاجيات الحقيقية للوزارة.

المؤشر 3209 :ترشيد التحكم في الطاقة:

تم تسجيل ارتفاع في المؤشر بنسبة 23 %مقارنة بتقديرات سنة 2019 و يعود ذلك إلى صعوبة تحديد الحاجيات الحقيقية للوزارة نتيجة الحاق مصالح وزارة الطاقة بالإضافة إلى تفاقم المتخلدات. وقد تم العمل

سنة 2019 على تصحيح هذه الوضعية لبلوغ وضعية سليمة في السنوات اللاحقة مما سيساعد على مزيد التحكم في الطاقة عبر القيام بتدقيق طاقي لمقر الوزارة بالتنسيق مع مصالح الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة و العمل على تطبيق التوصيات التي سترد في التقرير.

الهدف 309:نجاعة برنامج القيادة و المساندة

– تقديم الهدف :

يضمّ هذا الهدف مؤشري قيس أداء:

1- إرساء أسس الحوكمة الرشيدة: ترتكز على الأنشطة التالية: تحسين جودة الخدمات عبر انخراط الإدارات العامة في منظومة جودة والحث على انجاز مشاريع الإصلاح الإداري.
2- نسق استهلاك الاعتمادات حسب البرمجة: هو معدل استهلاك الاعتمادات حسب العناوين، وهو مؤشر يمكن من إعطاء رؤية على نسق إنجاز المشاريع المبرمجة ولفت الانتباه عند تعثّر الإنجاز لتحديد النقائص وتلافي تداعياتها في الإبّان.

المؤشرات 1309 :إرساء أسس الحوكمة الرشيدة و 2309: نسق استهلاك الاعتمادات حسب البرمجة

الهدف 109تعزيز إنتاجية الموارد البشرية	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات2018 (*)	انجازات 2018 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2019 (1)	انجازات 2019 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1309 إرساء أسس الحوكمة الرشيدة	عدد	4	...	...	8	2	6-
	المؤشر 2309نسق استهلاك الاعتمادات حسب البرمجة	%	100	96	96	94.5	94	100

رسم بياني عدد 16: مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشري قيس الأداء/1309:إرساء أسس الحوكمة الرشيدة و 2309 استهلاك الاعتمادات حسب البرمجة

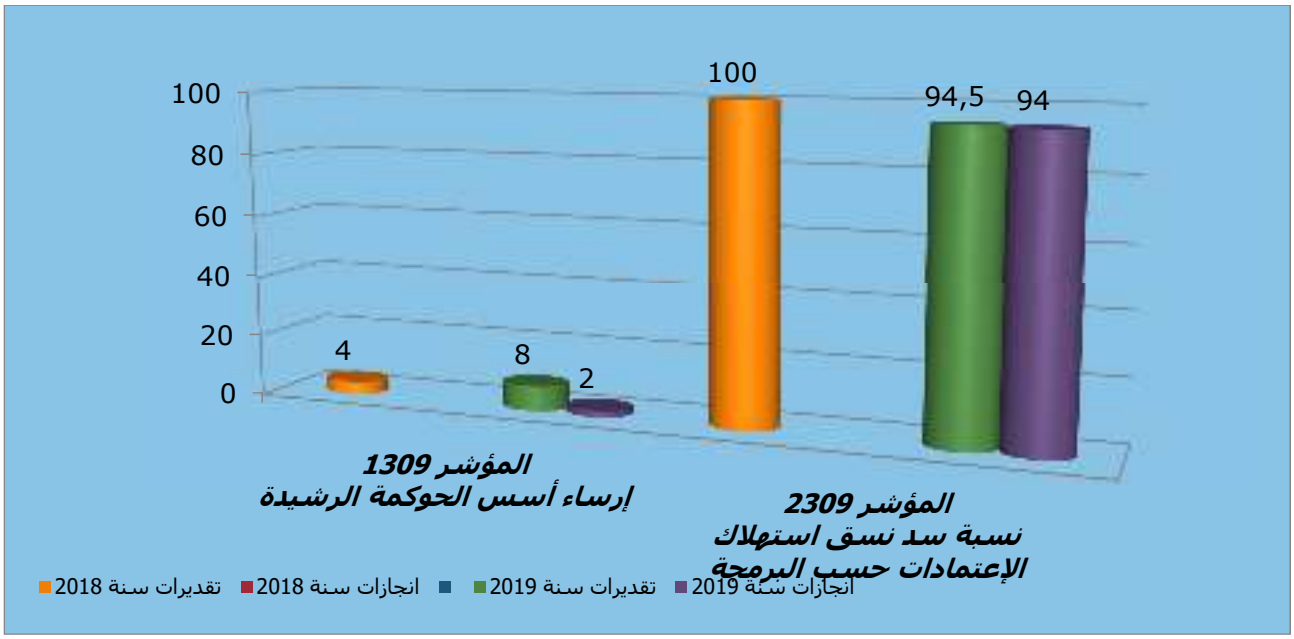

– تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:

المؤشر 1309إرساء أسس الحوكمة الرشيدة:

يتمثل هذا المؤشر في احتساب عدد الإدارات العامة بالوزارة المتحصلة على علامة الجودة بالتنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف للجودة. و تجدر الإشارة إلى أنه اقتصر العمل خلال سنة 2019 على مرافقة ادارتين عامتين من اجل الحصول على علامة الجودة في انتظار اختيار مكتب مصادقة للقيام بالاختبارات الضرورية لمنحها علامة الجودة وفق المواصفات المطلوبة.

المؤشر 2309 :نسق استهلاك الاعتمادات حسب البرمجة:

يعتبر نسق استهلاك الإعتمادات المبرمجة انفاقها لسنة 2019 حسن جدا. حيث بلغت نسبة الإنجاز 100 % وبالتالي فقد تم صرف تقريبا جملة الإعتمادات المبرمجة سواء كان على مستوى العنوان الأول أو الثاني أو حتى على مستوى صناديق الخزينة وصناديق المشاركة. حيث يلاحظ ارتفاع مهم في نسبة انجاز الميزانية وهو دليل على فاعلية ومصداقية التقديرات ومن المتوقع المحافظة على نفس نسبة الإنجاز خلال السنوات القادمة من خلال تشريك جميع المتدخلين في برامج الوزارة (برنامج الصناعة) في وثيقة البرمجة السنوية للنفقات عبر تنظيم جلسات عمل في هذا الإطار ومتابعة انجاز المشاريع وتحيين البرمجة كلما دعت الحاجة لذلك.

الهدف 409:إدارة الكترونية في خدمة الصناعة

- تقديم الهدف

تتنزّل الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإدارة الإلكترونية في إطار توجه الحكومة التونسية لتطوير اقتصاد المعرفة وإدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مختلف أوجه حياة التونسيين. وفي هذا السياق، تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الأداة الضروريّة لإصلاح وتحديث القطاع العام، بهدف إرساء إدارة أكثر نجاعة وأكثر قربا من مختلف المتعاملين معها. وهو ما يتحتّم تجسيمه من خلال تنفيذ ما جاء بإستراتيجيّة تطوير الإدارة الإلكترونية التي تسعى الإدارة بواسطتها إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل الإداري من أجل توفير خدمات ذات قيمة مضافة لفائدة مختلف فئات المتعاملين معها.

ولبلوغ هذا الهدف ترتكز الجهود في هذا المجال على المحاور التالية:

- ضمان سلامة واستمرارية الخدمات وهو مؤشّر يهدف إلى توفير الأرضية الاتصالية الملائمة لتطوير الإدارة الإلكترونية مع اعتماد خيارات تكنولوجية تؤمن استمرارية توفير الخدمات الإدارية وتضمن سلامة المناخ المعلوماتي.

- عدد الخدمات المسداة عن بعد وهو مؤشّر يتّم تصنيفه كمؤشّر منتوج، وذلك لتركيز جهود الإدارة حول مزيد تطوير الخدمات المسداة عن بعد. حيث تعتبر نسبة الخدمات المسداة حاليّا ضعيفة مقارنة بالعدد الجملي للخدمات الموجّهة للصناعيين والمستثمرين

- نسبة إقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد وهو مؤشّر نتائج ونجاعة، وذلك لتحديد نسبة انتفاع الصناعيّين والمستثمرين من الجهود التي تبذلها الإدارة وانعكاسها على مناخ التشجيع على الاستثمار اقتصاديا.

المؤشرات /1409: ضمان سلامة واستمرارية الخدمات، 2409:عدد الخدمات المسداة عن بعد و 3409 نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد

الهدف 409 :إدارة الكترونية في خدمة الطاقة و	مؤشرات قيس الاداء	وحدة المؤشر	تقديرات2018 (*)	انجازات 2018 (*)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017	تقديرات 2019 (1)	انجازات 2019 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	المؤشر 1409 ضمان سلامة واستمرارية الخدمات	من 0 إلى 10	7.2	5.34	75%	7.45	6	%80
	المؤشر 2409 عدد الخدمات المسداة عن بعد	عدد	22	20	91	22	22	%100

	المؤشر 3409نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد	نسبة	10	2	20	10	10	100%

رسم بياني عدد 17: مقارنة بين تقديرات و إنجازات مؤشري قيس الأداء/1409: ضمان سلامة و استمرارية الخدمات و2409:عدد الخدمات المسداة عن بعد و 3409 نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد ، الخاصة بالهدف 409:إدارة الكترونية في خدمة الصناعة

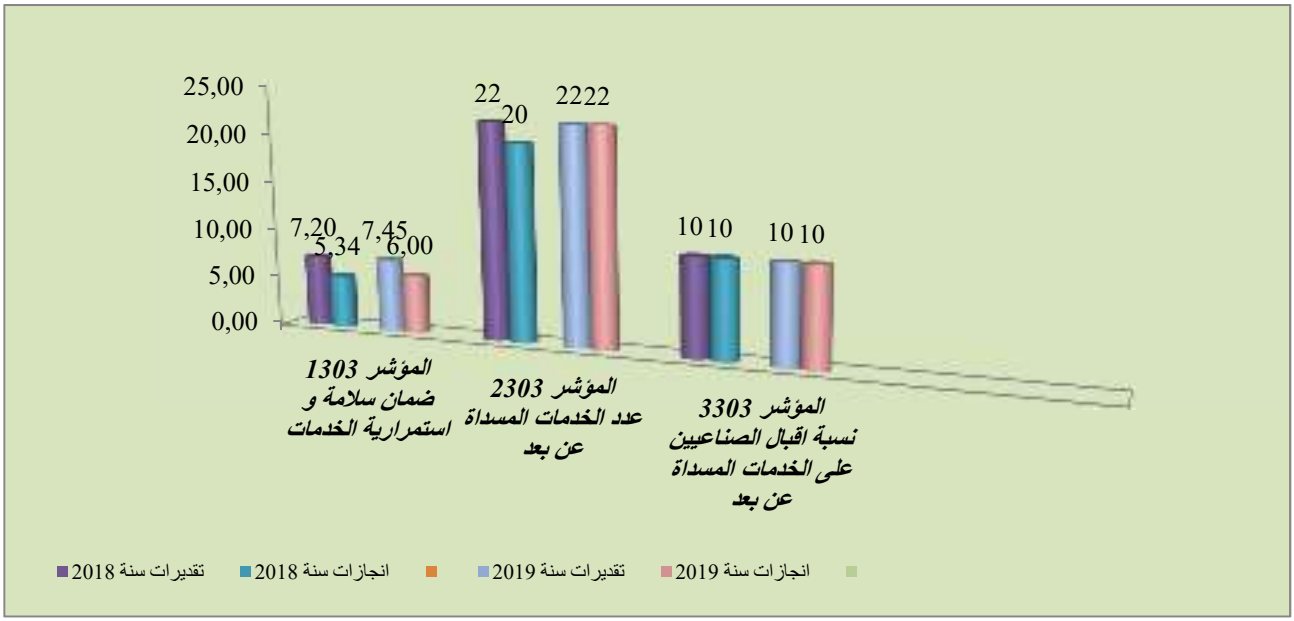

– تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات:

المؤشر 1409 : ضمان سلامة واستمرارية الخدمات:

مؤشر	الوحدة	إنجازات			2019
		2016	2017	2018	
Vsg	من 0 إلى 4	1.41	1.41	1.32	1.32
Vs	نسبة مائوية	50	70	100	100
Vhd	نسبة مائوية	0	20	20	50
Apb	نسبة مائوية	81.25	60	72	78

Apr	نسبة مائوية	**72**	**85**	**90**	**90**
ضمان سلامة واستمرارية الخدمات	من 0 إلى 10	**3.94**	**4.66**	**5.34**	**6**

الـــملاحظ أنّ المؤشر يتطوّر بنسق تصاعدي مما يعكس جهود الإدارة في هذا المجال خاصة بالنسبة لسنة 2019 حيث تمّ اقتناء منظومة الخزن والتي ساهمت في تطوير مؤشر الخزن Vs من 70% الى 100%.

ويتعلق هدا المؤشر بتقييم الأرضية الاتصالية لتطوير الإدارة الإلكترونية مع اعتماد خيارات تكنولوجية تؤمن توفير الخدمات الإدارية وتضمن سلامة المناخ المعلوماتي.

ولتحسين المؤشر تتجه الإدارة الى تعزيز الموارد البشرية المختصة في مجال السلامة وتقنيات نظم التشغيل.

المؤشر 2409 :عدد الخدمات المسداة عن بعد:

تـــتجّه جهود الإدارة إلى إعطاء الأولويّة لتطوير المزيد من الخدمات عن بعد وذلك تنفيذا للإستراتجيّة الوطنيّة للإدارة الالكترونية التي تهدف إلى تطوير أكبر عدد ممكن من الخدمات عن بعد ذات جودة ومردودية عالية. وفي هذا الاطار قامت الإدارة العامة للصناعات المعملية بوضع 7 خدمات عن بعد بالتنسيق مع شبكة تونس للتجارة TTN خلال سنة 2019 مع تطوير بعض الخدمات على الخط بالنسبة لمكتب تأهيل الصناعة.

المؤشر 3409 :نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد:

تم سنة 2019 تسجيل نسبة نمو ذات وتيرة متصاعدة. ويعود ذلك بالأساس إلى استناد الإدارة على تقارير المشروع التشاركي لتقييم ومراجعة الإجراءات الإداريّة التي لها علاقة بمناخ الأعمال واستبيان تقييم الخدمات عن بعد حيث ستعطى الأولويّة لتطوير خدمات طبقا لحاجيات الصناعيين والمستثمرين.

3-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

توحيد إطار القدرة على الأداء دفعا نحو تطوير و تحسين الأداء :

فـــــــي إطار ملائمة إطار القدرة على الأداء لبرنامج القيادة و المساندة لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية العامة المشتركة بين مختلف الوزارات (فاعلية برنامج القيادة و المساندة، التحكم في كتلة الأجور، تحسين التصرف في الإعتمادات) و مواكبة للمجهود الوطني ككل و التحديات المناطة بعهدة الوزارة لدعم مبادئ الحوكمة و الشفافية و حسن التصرف و مقاومة الفساد بمختلف الهياكل الإدارية التابعة لها أو تحت إشرافها و كذلك التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وتحسين جودة الخدمات الإداريّة و مشروع اصلاح المالية العمومية ، تم في هذا الإطار:

1/ ضبط محاور استراتيجية للبرنامج تتماشى والتوجهات الوطنية وتحديات الوزارة المذكورة أعلاه:

- دعم مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف ومزيد الإنخراط في المجهود الوطني لمقاومة الفساد.
- تنمية القدرات والمهارات المهنيّة.
- احكام التصرف في الميزانية.
- دعم الثقافة المعلوماتيّة واستغلال التكنولوجيا الحديثة.

2/ تحديد أربعة أهداف عملياتية تتماشى و المحاور الاستراتيجية و الأهداف الاستراتيجية المشتركة للبرنامج:

- تعزيز نجاعة برنامج القيادة والمساندة

- تحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير الكفاءات والمهارات

- احكام التصرف اللوجستي.

- تطوير إدارة إلكترونية لخدمة القطاعات الصناعية

3/ **اعتماد برنامج فرعي وحيد "القيادة و المساندة"** تحقيقا لأكثر نجاعة في التصرف باعتبارطابع الوزارة كهيكل مركزي ومحدودية عدد الأعوان حيث تم ضبط سلسلة عملياتية تنسجم و تحقيق الأهداف الاستراتيجية وذلك بتنزيلها إلى أهداف عملياتية و مؤشرات قيس أداء مضبوطة تشرف عليها مجموعة متناغمة من الهياكل مكونة **لوحدتين عملياتين"القيادة" و "المساندة"** ومناطة بعهدتهما تنفيذ الأنشطة المبرمجة للتقدم في تحقيق الأهداف .

- تطوير الكفاءات و الموارد البشرية:

- العمل على تفعيل آليات إعادة توظيف الموارد البشرية خاصة في ظل تجميد الانتدابات بالوظيفة العمومية وتيسير سبل الحراك داخل الوظيفة العمومية وذلك بغرض توفير موارد بشرية مختصة لسد الشغورات.

- العمل على حسن تحديد احتياجات التكوين بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة والربط ما بين عملية التكوين والأهداف الاستراتيجية.

- العمل على تطوير الانشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان واعتماد مبدأ الرسكلة قصد الرفع من قدراتهم المهنية.

- توفير الاعتمادات اللازمة قصد دعم خطة التكوين وتحقيق الأهداف المرجوة بغاية تحفيز الأعوان.

- التطرق لإعداد منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان الجودة في التكوين والعمل على مراجعة الأنشطة المبرمجة وملائمتها لحاجيات الموظفين خاصة السلك التقني بالوزارة لتعزيز كفاءاتهم ومهارتهم وقدرتهم على الأداء.

- تحسين التصرف في وسائل النقل:

تعمل الوزارة على تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية وخاصة على مستعمليها لتفادي التجاوزات التي من شأنها أن تكلف المصلحة أموال باهظة في عملية الإصلاح والصيانة.

- تطوير إدارة الكترونية فى خدمة الصناعة

تـــتجه الإدارة الى تعزيز الموارد البشرية المختصة في مجال السلامة وتقنيات نظم التشغيل، كما تتجه جهود الإدارة إلى إعطاء الأولّية لتطوير المزيد من الخدمات عن بعد وذلك تنفيذا للإستراتجيّة الوطنيّة للإدارة الالكترونية التي تهدف إلى تطوير أكبر عدد ممكن من الخدمات عن بعد ذات جودة ومردودية عالية. وفي هذا الاطار تتجه الإدارة العامة للصناعات المعملية لوضع 7 خدمات عن بعد بالتنسيق مع شبكة تونس للتجارة TTN خلال سنة 2020.

كما تجدر الإشارة أن الوزارة وضعت مخطط عمل لتشخيص الأولويات من حيث الإجراءات التي يمكن رقمنتها ووضعها على الخط قصد تحسين مناخ الأعمال واستعمال التكنولوجيات الحديثة مما سيساهم في تحسين الخدمات المسداة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين.

- تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري و تحسين علاقة المواطن بالإدارة:

ســـــيتم العمل على القيام بما يلي :

- مواصلة برنامج تبسيط الإجراءات والعمل على معالجة العراقيل الإدارية والمسائل الإجرائية العالقة باعتبارها عمل يومي متواصل ومتجدد ؛

- التنسيق مع برنامج النفاذ للوثائق الإدارية و العمل على وضع النظم الأساسية وأدلة الإجراءات للعموم بالنسبة للإجراءات التي تهم هياكل وزارة الصناعة و المؤسسات الصغرى والمتوسطة والهياكل تحت الإشراف وإلحاقها بخانة خاصة بالسجل الإلكتروني ؛

- التنسيق بين السجلّ الكتروني وبوّابة البيانات المفتوحة ؛

- تطعيم بوّابة البيانات المفتوحة بإدراج حزم البيانات الجديدة التي تمّ جردها سنة 2018 والتي بلغت 180 حزمة بيانات في مجال الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

التنسيق فيما يتعلّق بالجوانب الخاصة بالنفاذ للمعلومة والبيانات المفتوحة من خلال مزيد تدعيم عمليات التحسيس والتكوين في مجال النفاذ إلى المعلومة والبيانات المفتوحة لمزيد دعم الشفافية وتيسير حصول المواطن على المعلومة خاصة تلك المتعلّقة بالنشر تلقائيا والواردة بالقانون الساسي للنفاذ إلى المعلومة.

الملحق: تقييم إنجازات مهمة الصناعة

	النسبة %	الملاحظات
برنامج القيادة والمساندة	87	
نفقات تأجير	84	تبعا لإدماج وزارتي الصناعة والطاقة والمناجم تم الاستغناء عن نفقات تأجير وزير الطاقة وكاتب الدولة ورئيس الديوان إضافة الى بعض المكلفين بمأمورية
نفقات الاستثمار		
اقتناء وسائل النقل	50	تم برمجة اقتناء سيارات ذات مواصفات فنية معينة لفائدة مديرين عامين. غير ان السيد مراقب المصاريف العمومية وفي نطاق تطبيق منشور في الغرض والصادر عن رئاسة الحكومة سنة 2019، أوصى بضرورة عدم ادراج اية مواصفات فنية ضمن كراس الشروط وبالتالي تم اقتناء سيارات ذات 3 أسطوانات وهي الأقل ثمنا.
البرامج الإعلامية		تم الإعلان عن طلب العروض غير مثمر
برنامج الصناعة	90	
جوائز ومكافئات	11	لم يتم تنظيم اليوم المخصص لإسناد الجوائز: الكلفة 152 الف دينار.

تهيئة الأقطاب التكنولوجية	0	اقطاب تكنولوجية: مبرمج سنة 2019 : 5,7 م.د. لم تنجز. التعليل: كلفة ربط المنطقة الصناعية بوعرقوب بشبكة الماء 10,م.د، تم صرف 1,8 م.د وهو ما يمثل حوالي 20 بالمائة, وحيث ان نسبة تقدم الاشغال قد وصلت الى حدود 55 بالمائة وبالتالي لم يتم تحويل القسط الثاني باعتباره مرتبط ببلوغ الاشغال 80 بالمائة, حسب الامر المتعلق بإسناد امتيازات مالية لفائدة القطب التكنولوجي ببرج السدرية,
البرنامج الوطني للبحث والتجديد	25	الغاء الامر المتعلق بالبحث والتجديد بموجب قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 , بقيت 2,1 م.د لم تصرف
برنامج البحوث التنموية	0	, 0,5 م.د لم تصرف الغاء الامر المتعلق بالبحث والتجديد بموجب قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016
إرساء نظام الجودة بالإدارات العامة	0	تم تحويل الاعتمادات الخاصة بهذا الفصل الى برنامج القيادة والمساندة
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	69	تم برمجة 3 م.د انجز منها 2,07 م.د. التعليل: تقدمت مؤسسات مصدرة في المجال الى الوزارة بطلب صرف المنحة، المبلغ المطلوب هو 0.7 م.د، ومن المزمع عقد المجلس التونسي لزيت الزيتون قصد النظر في امكانية المصادقة على اسناد المنح المطلوبة.
صندوق اللامركزية الصناعية	92	37 م.د مبرمجة انجز منها 34 م.د. التعليل: التراجع في عدد المشاريع المصرح بها خاصة في الصناعات الغذائية والصناعات المختلفة وصناعة مواد البناء.

برنامج تطوير البنية التحتية بالمناطق الداخلية	0	تم رصد اعتمادات لفائدة المركبات الصناعية والتكنولوجية بمبلغ 3 م.د لم يتم صرفها. وفي ما يلي اهم الأسباب: * **مركب الصناعي والتكنولوجي بتوزر**: كلفة الربط بالشبكات الخارجية 5 م,د، تم برمجة قسط اول بمبلغ 1 م.د أي 20 بالمائة ، غير ان المستلزمين العموميين رفضوا امضاء الاتفاقيات مطالبين بتحيين الكلفة المقدرة ب 10 م.د، * **المركب الصناعي والتكنولوجي بالكاف**: كلفة الربط المنطقة الصناعية بالمحاميد بالشبكة الخارجية للماء 5,28 م,د , لم يتم صرف القسط الأول والمقدر بمبلغ 1 م.د بسبب وضعية عقارية تتعلق بقطعة ارض على ملك شركة اسمنت ام الكليل والتي ترغب في اقتناءها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لحفر بئر، حيث طلبت شركة اسمنت ام الكليل على وجوب عرض الملف على مجلس الإدارة والحصول على موافقة الوزارة والقيام باختبار من قبل أملاك الدولة لتقييم سعر الأرض.
صندوق تنمية القدرة التنافسية	**91.8**	**74 م.د مبرمجة تم منها صرف 67.9م.د.**
برنامج التأهيل	95	لم يتم صرف 1.6م.د لعدم توفر وثائق خلاص الاداءات المتعلقة ببعض المؤسسات

المراكز الفنية		* **المركز الفني للنسيج:** 1 م.د لم يتم صرفه بعنوان انجاز دراسة استراتيجية لعدم موافقة مجلس الإدارة وبالتحديد FENATEX * .**المركز الفني للخشب والتأثيث** لم يتمكن من انجاز الدراسة المتعلقة بتشييد مقره المبرمج بلاكانيا لعدم اقتناء الأرض. كلفة 0.2 م.د . كذلك لم يتمكن من انجاز الدراسة الاستراتيجية بكلفة 0.4 م.د : طلب عروض غير مثمر. كما لم يتمكن من شراء سيارتي مصلحة بكلفة 100 الف دينار. * **المركز التقني للصناعات الميكانيكية**: لم يتم اقتناء تجهيزات مخبرية labo étiquetage énergétique climatiseur بمبلغ 0.5م.د نظرا لتعذر اعداد كراس الشروط اللازمة والتي تتطلب خبرات غير متوفرة بالمركز. * **المركز الفني لمواد البناء والخزف والبلور**: لم يتم انجاز دراستين استراتيجيتين حول المربعات الخزفية والرخام : طلب العروض غير مثمر. كلفة العملية: 0.55 م.د.